بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى
ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او
مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي
ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ
لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

يكون لفظا او جزءه فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر يكون موضوعا للمفرد
قلنا تلك الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو موضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزؤه
للفظ على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة

للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد ان يقال
نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا او كان
النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به
بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان ساعده
رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من
المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او
غير كلامية فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري
وامثالها مما يدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكن لشدة
الامتزاج لفظا واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل
عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف

الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فمثل عبد الله علما فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي
مثل الرجل وقايمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلة فاخرجه بقيد الافراد ولو لم
يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت وعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

اما من صفتها ان تدل على معنى كاين في نفسها اي في نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله
تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما
الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو
لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي

والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم
احد الازمنة الثلثة بعض مقارنا له او من صفتها ان لا
يقترن ذلك المعنى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة
وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد
علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد
كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم
به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على
معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه غير مقترن

باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة و
الفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه
وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وسر ذكر
المص حيث اشار الى حدود ما فى ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او
كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد

المخاطب فايدة تامة فبقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تتضمن الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا
تضرب فان كل واحد منهما تتضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة
وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه
او قايم ابوه فان الاخبار عنها مع انها مركبات في حكم
الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس
بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ ثم اعلم ان كلام المص ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب

المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى في تعريفه الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده به حتى يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا
او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي
الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او
في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من

جنس اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف فلان الثنتين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند و
مسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل
واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الحرف والفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو
زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة
دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل المعنى
الكلمة فتذكير الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف

ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا وملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير
مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه

ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل
عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه واما الحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها والة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي
ان يتعقل قصدا وملاحظة في حد ذاته فيستقل با
لمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا
قصدا ليتمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى

ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ثم رجع كينونة
المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو
الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبوقهما
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا
جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من
التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها

تعقل متعلقاتها اجمالا وهما من حاجة الى ذكرها لكن
لما جرت العادة باستعمالها في فهمها مضافة الى المتعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم خصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانٍ معتبرة
في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ دال عليه فبوصفه بهذه صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح

بخصوصيات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن
ينحو بالحضرة في اوزان المصادر التي كانت في الاصل
اصواتا مخصوصة او من الظرف او من الجار والمجرور نحو
امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على
احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين منها
في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على
ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه و
اين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه مبنيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء

ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة له كالكاتب
بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في لغة
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن والخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء

٤م

الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المختص
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية وحرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لا يفضي معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليقتضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يختص
بما لا يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه
الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامه ووجه نظر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او
اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا

في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا
المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف بها وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخ
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني
الاصل اولا والثاني اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل

هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي اشبه
مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد و
قايم وهولاء في قولك زيد قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس كذلك
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي
لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني
الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحروف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام هولاء
لكونها مشابها لمبني الاصل كما يجي في محله ان شاء الله تعالى واعلم
ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلاقة

يجوز الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من
كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
في التركيب من يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها مستغن عن النحو والقواعد
له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم
ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على
معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقيفه وجب ان
يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف

اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرف
به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما جعله المص
رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة
عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي
هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض
الاخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني
ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم
يختلف باختلاف لفظا او تقديرا انتصب على التمييز
اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية

اى تختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما فى
قولك جاءنى زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرًا
كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتىٌ وفتيًا وبفتىٍ فقلبت الياء الفا لانحصار
الاعراب تقديرًا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من
ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رايت احمدَ ومررت باحمدَ وقولنا رايت
مسلمينَ ومررت بمسلمينَ مثنا او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان
فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار
علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب
فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب
ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء وترتب

عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل

قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو

لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما

كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر

ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة

او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب

ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما

الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والقاضي والمقتضي

ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله

به فان المتبادر منه السبب البعيدة وبقيد الحيثية خرج

حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المحقق لكن اختلاف

هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من

حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب

جمعا ومنعا لكن المحقق رحمه الله اراد ان ينبه على

فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على

المعاني وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال السيد بهذا اخر تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه
بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام حينئذ متعلق بقوله اختلف
اخره يعني اختلف اخره ليدل اي الاختلاف او مابه
الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على
تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب

في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض
وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب و
جر بهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان
او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية

اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون
الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما فى الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان
او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى
معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى
الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت
زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد

الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذى
لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة فالاعراب
فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما
بالحركات الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى
حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم
الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم
الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء احترز به

داخرابها ولانه اكثر فكان الاصل في جمع المونث حيث تركب فيه اصل الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث
لسالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانی باعتبار الجزء الاول ومقابل للاول
عتبار الجزء الثانی ولیکون ذکرہما علی ترتیب ذکر مقابلتیہما قال قدس سرہ فی الحشیة قوله السالم مرفوع علی انه صفة
للجمع لا مجرور علی انه صفة للمونث حتی یکون المعنی المونث الذی سلم عن التغیر اذا جمع وجاز توصیف المضاف
بذی اللام عند الجمهور لانه فی درجة من التعریف عندهم واما عند المبرد فتعریف المضاف المکتسب
من المضاف الیه انقص ولهذا بدل عنده عطف

عن المکسر فانه قد علم بالضمة رفعا والکسرة نصبا وجرا فان
النصب فیه تابع للجر اجراء للفرع علی وتیرة الاصل الذی هو
جمع المذکر السالم فان النصب فیه تابع للجر کما سیجی ذکره مثل
جاءنی مسلمات ورایت مسلمات ومررت بمسلمات غیر
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فیه تابع
للنصب کما سنذکره نحو جاءنی احمد ورایت احمد ومررت باحمد
اخوک وابوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المراة من جانب
زوجها فلا یضاف الا الیها وهنوک والهن الشیء المنکر الذی
یستهجن ذکره کالعورة والصفات الذمیمة والافعال
القبیحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واویة و
فوک وهو اجوف واوی لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال
وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذوو وانما اضیف
ذو الی الاسم الظاهر دون الکاف لانه لا یضاف الا الی الاسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والیاء جرا ولکن لا مطلقا بل حال کونها

مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات نحو جاءنی اخیّک ورایت
اخیّک ومررت باخیّک وموحدة اذ المثنی والجموع منها معربة
باعراب التثنیة والجمع وانما لم یصح بهذین القیدین اکتفاء
بالامثلة مضافة لانها اذا کانت مکبرة وموحدة ولم یکن
مضافة اصلا فاعرابها بالحرکات نحو جاءنی اخ ورایت
اخا ومررت باخ فینبغی ان تکون مضافة ولکن الی غیر یاء
المتکلم لانها اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها کسائر
الاسماء المضافة الیها ولم یکتف فی هذا الشرط بالمثال
لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکونها الی الکاف وانما جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنی
وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب
بعض الاحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینهما وبین الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة
لان اعراب کل من المثنی والجموع ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل
اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى لكون معانيهما منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرهما حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون
كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظ مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي
هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت

كليهما

كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذلك اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سبق في جمع المذكر السالم والمراد
به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع
بالواو والنون وما الحق به وهو الو جمع ذو لا من
لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة
مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه
الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب

المثنى مع لحقانه والجمع مع لحقانه بالحروف لانهما فرعان
للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرع الاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحرف فرع
للاعراب بالحركة ولما جعلوا اعرابهما بالحرف وكان الحروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب
ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
فيه في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة
الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة

المجموع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيم
اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولاً
ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصاً بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل
ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان

يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
وكما ذهب اليه بعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا
كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف

تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي
الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة في
مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ
بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما
عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل

ذكره تفصيل المنوب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبعرفه يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظ عرف غير المنصرف والحق بتعريفه فقال غير المنصرف ما
اى اسم يوجد فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيه اثر اسمى ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل
التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد
منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو
الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة
وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتداء خبره الظرف

المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها
ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبل اخوه فانه
يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه
فى هذا الوصف وقوله وهذا القول يعنى ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لما الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او
القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى
لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او
القول بانها تسع تقريب لما الى الصواب لان فى عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال
بعضهم احد عشر فكون القول بانها تسعة تقريب لما الى
ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى
قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمى مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروى فى ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب
اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث
صرف سلاسلا لمناسبة المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا

فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذى
صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما
يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام علتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
افراده وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو
عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثال عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة و
مساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و
التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف

فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعل غير المنصرف في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان او واحدة منهما
تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلوه
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير
في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية
قافية فاذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او انتقاص يخرجه عن السلاسة
اما الاول فقوله صبت علي مصائب لو انها صبت

الوضع فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية
اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست
صيغة المشتقات فباضافة الصيغ الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه
عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل
يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات
القياسية كالمقام والمنام واما المغيرات الشاذة

فلا نم انها خارجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنهما
وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو
اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان
يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل
ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم
منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى
اعتبار سبب آخر فلم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه

غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الخرجية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير
منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا اذ اما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما خروج

لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها في النسب
في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل و
الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة
ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له واخر جمع اخرى مونث اخر وآخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا
ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما
ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي و

ليس في اخر شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد
الاخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر
اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاصل السببين
فيها العدل التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية و
على ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاينب واقوس
فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبرهما اولا على اقواس
وانياب فلا شذوذ في هذه الجمعية فلا قاعدة
للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في ان حكم

فيهما

فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي تحقيقا كاينا عن اصل مقدر مفروض يكون ينبغي
الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر
فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال
علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني
تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات
الراء في الاعلام المونثة مثل حضار وطمار فانهما مبنية
وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء
فلما اعتبر العدل فيهما لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها
مما جعلوها معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايرها مع

علم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى

وصفي

وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوع لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة وصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض

وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير
اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء علم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي اي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا
شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف

بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثانيا وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان
بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من
شرط آخر كما اشار بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على
ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب
تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان
تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند
يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث

الجز بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية

المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظراً
الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علماً للطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما الزينب
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو
الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو
العجمة فان سمى به اى بالمونث المعنوى مذكر فشرطه
فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
فى حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مونث
معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
منصرف لان التانيث الاصلى زال بعلمية للمذكر من غير
ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وعقرب وهو مونث معنوى سماعى باعتبار معناه
الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث

لعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر
فلم يظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه
فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط
تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى يكون هذا
النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية الى
العلم بان يكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون اليا
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف كما سيجئ
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى فالاولى تقديم ما هو متفرع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمدٌ وصالحٌ وشعيبٌ وهودٌ
لكونها عربية ونوحٌ ولوطٌ لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد
اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قايم مقام سببين
شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد
الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهى التى لا
يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بذلك

ليكون مصونة عن قبول التغير فاثر بغيرها منقلبة عن تاء
التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغيرها لانها لو كانت مع ها كانت على زنة المفردات
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل فى قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج
نحو مدايني فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المال
وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغيرهاء فممتنع صرفها الوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فوارنة
وامثالها مما بنى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل
العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية للعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم
جنس يسمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان
يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى
هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية
وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض

الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى
الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء شرط الثاني
وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر
معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط ان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما
هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احديهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في
شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه

علماً للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر
علم لجنس الضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا مع انه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر
حال كونه علماً للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى
اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان
الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا
لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم
لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف التنبيه
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه

ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في
الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال
قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد
الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل
في التفصي عنه انه اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع صرفه على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقيا وحكمية فبناء هذا

الجوار على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب

التسعة وهو الحمل على المواذن وقيل كونه عربيا ليس بجمع

تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم

ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه

القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل

سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل

لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه

ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او

واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى في حالتى

الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف

الياء عنه ودخال التنوين عليه تقول جاءتنى جوارٍ

ومررت بجوارٍ كما تقول جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ

واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت

جوارى

جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية

مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف

فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين

الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع

الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد اتمامها فاصل

جوار في قولك جاءتنى جوارٍ جوارىُ بالضم والتنوين بناء

على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل

ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار

جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع

فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما

كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين

فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض

عن الياء المحذوفة او عن حركتها بهذا التنوين وعلى هذا

القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
اليا في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ
كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه ح يكون اليا مفتوحة في حالة الجر و
الفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم وبصرى علمين شرطه
العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بهذه
منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج
المضاف الى العرف او الى الحكم فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام

المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من قبيل المعربات فان قلت كان على المص ان
يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا
لحرف العطف ليخرج منه سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر بناؤها اصلاً فلذلك احتاج الى اخراجها مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف

يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد ويسميان

مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في منع

دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان

سببتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد

عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول

الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة

فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات

ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او

يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما

والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى

لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف

والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما

سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف

العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق

شابهتهما بالفي التانيث كعمران او ان كانا في صفة

فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة

فشرطها انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا

انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل

شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة

فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اى

ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه

منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة

لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر

ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو

غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط

على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون

ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين

لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم

وزن الفعل

واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لاندمانة ووزن الفعل وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لايكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين
اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل
الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما الفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل
افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا
بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير

مختص بالفعل لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل واول
ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد
من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زايد
في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لا يرد عليه اربع
اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا
ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل
باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما
فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب

اخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيدٌ ورأيت زيدًا آخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو
قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف
لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها لا تجامع مؤثرة الا ما اى
السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب
الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع مؤثرة غيرما
هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان

لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة شيء
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معا
اى لا يوجد شيء من الاسم الداير بين مجموع هذين السببين و
بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير
المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم
يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية
بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين
علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان
التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن

واتما قيد بقوله المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه لان الاخفش
ثلثة احدهما استاد سيبويه هو ابو الخطاب والثاني تلميذه
وهو ابو الحسن سعيد ابن مسعدة والثالث
ابو الحسن علي ابن سليمان كما صرح

العدل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد اصل محقق لا
يكفي في العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في احمر وراء العدل وهما العلمية و
التانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر
عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غيره
مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي للمماثلة
فيدخل فيه سكران وامثاله وخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه
منصرف بعد التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه
قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية

---

اعلم ان قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون
كليا على راي الاخفش اما على راي سيبويه مسقط

الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن
الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود و
ارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي
فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها

قدزالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قدزالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل
لايعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زايلا لزمه
ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المحقق بقوله ولا
يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب



آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزايلة
والعلمية فى منع مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا
نقدير احد الضدين بعد زوال الاخر مع ضده الآخر فى حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه
به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب
غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصيغة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا
الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان علم انصرافه انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول

ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر
الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقوط التنوين لا امتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معًا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب
الاخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم يكن شرطا كما فى
احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف رحمه الله

غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردًا صفة المذكر الذى
لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل ومسجلات اى
جبال ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم
فاعلا وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرًا او محلاً ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى المحلى انه فى محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعًا لفظا او تقديرًا وكيف يختص الرفع
بما عدا رفع المحلى وهو بحث شلاعن احوال الفاعل اذا كان
مضمرًا متصلاً كما سيجئ **فمنه** اى من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات

الفاعل على ثلاثة اقسام فاعل
1 اللفظ والمعنى نحو قام زيد و فاعل
2 اللفظ فقط نحو مات زيد و فاعل
3 المعنى فقط نحو قوله تعم كفى بالله شهيدا

المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل و
افعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه
اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه تقديمه
وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا

نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على
جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او
شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على
ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم
يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله
داخلا كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما
اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند
اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل وانه

على ذلك اسكان اللام في ضربْتُ لانه لدفع توالى اربع
حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي
يقتضي تقديم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب
غلامَه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو زيدٌ رتبةً فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب
غلامُه زيدًا لتاخر مرجع الضمير وهو زيدٌ لفظا ورتبةً فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبةً وذلك غير جايز خلافا للاخفش
وابن جني وتمسّكهما في ذلك قول الشاعر جزى ربُّه
عني عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد
فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في

ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليها لا بالوضع اذ
لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة شاملة
له وهي اما لفظية نحو ضربَتْ موسى حبلى او معنوية نحو
اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
بارزا نحو ضربتُ زيدًا او مستكنا كزيدٌ ضرب غلامَه
بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدًا ضربتُ او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الّا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيدٌ الا عمرًا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيدٌ عمرًا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلئلا يفوت الاتصال الى الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الّا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي

التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المط فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمروًا انحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمروٌ مضروبًا لشخص آخر والمفهوم
من قوله ما ضرب عمروًا الا زيدًا انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المط وانما قلنا بشرط توسّطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدّم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروًا زيدٌ فالظ
ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما
هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لا يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظ ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدٌ احدًا الا عمروًا زيدٌ فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان

الحصر ههنا في جزء الاخير فلو اخّر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول
نحو ضرب زيدًا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروًا الا
زيدٌ وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معنا ها اي معنى الا نحو انما ضرب عمروًا زيدٌ او
اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيدٌ وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبةً واما في صورة وقوعه بعد الا او
معناها فلئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايض ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل

يكون احد مرفوعًا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معًا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيدٌ اي
نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا
الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدّي
مؤدّاه في مقامه كالمفسِّر فيلزم في الكلام استدراك
وانما قدّر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم
زيدٌ قام ليكون الجواب مطابقًا للسوال في كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايض نحو زيد معطي ومكرِم عمروًا او بكرٌ كريمٌ و
شريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال
الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارًا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرًا اي اسمًا ظاهرًا
واقعًا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتو
بينهما معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون

فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير
المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو
اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح
اضماره ولا بدونه لفسا د المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصّه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق السابق

فعل مقدر اى قام زيد واعترض عليهم بان السوال اعنى من
قام جملة اسمية فالاولى ان يكون زيد مبتدا، خبره محذوف اى
زيد قام لان المطابقة بين السوال والجواب اهم عندهم
لهم والصواب انه فاعل لان من قام جملة اسمية صورة و
فعلية حقيقة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فكان الاصل
ان يقال اقام زيد ام قام خالد ام قام عمرو الى غير ذلك لكن لما تعذر
هذا التطويل وضع لفظة من عامة لتلك الذوات وضمنت
معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة
الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة سند

نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا
فى مثل زيد اى فيما كان جوابا للسوال المحقق لمن قال من
قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقال قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزءها والتقليل
فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا للسوال المقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اى يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة خصمائه لانه كان

طير اللجة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما يطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا مثل وان
احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف لانه لو ذكر المفسر لم
يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه
ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا
وهو استجارك الاول المحذوف المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي
تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل
ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظ ومفعولية اسم ظ اخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا
وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظ والاخر مفعولية ذلك الاسم الظ بعينه ولاشك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين

للتخصيص بهذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظ المتنازع
فيه واحدا او اما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال
للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظ
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي
اعمال الفعل الاول مع تجويز الثاني لسبقه وللاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدا به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار

بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اى على موافقته افرادًا وتثنية وجمعا وتذكيرًا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
في هذه الامور دون الحذف لانه لايجوز حذف الفاعل الا
اذا استد شئ مسده خلافا للكسائى فانه لايضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى
واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز اى اعمال الفعل
الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لايجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
كما تقول ضربنى واكرمانى الزيدان ولا يلزم في محذور وقيل

روى

روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في
صورة تاخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى
واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه و
حذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان
لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولى
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثانى لو اقتضاه نحو
ضربنى واكرمنى زيدا فاجعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت
في اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
في لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل
لفظا فقط وهو جايز واضمرت المفعول في الفعل الثانى
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا

يتوهم ان المفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور ويكون الضمير
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف
كما هو قول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا و
الثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا

تنازع

تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى
ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى
كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاعمل
الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ
القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو
لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قايل بتساوى
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول
امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه على
السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو تجعل مضمونه المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى مثبتا
في ذلك مثبتا فقط هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب

المجد — بزرگی
موثل — پایدار و دائم

محذوفا ای لم اطلب العز والمجد کما یدل علیه البیت المتاخر
اعنی قوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل وقد یدرک المجد المؤثل
امثالی وح یستقیم المعنی یعنی انا لا اسعی لادنی معیشة
ولا یکفینی قلیل من المال ولکنی اطلب المجد الاصیل الثابت
واسعی له مفعول ما لم یسم فاعله ای مفعول فعل او شبهه لم
یذکر فاعله وانما لم یفصله عن الفاعل ولم یقل ومنه کما فصل المبتداء
حیث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتی سماه
بعض النحاة فاعلا کل مفعول حذف فاعله ای فاعل ذلک
المفعول وانما اضیف الی المفعول لملابسة کونه فاعلا
الفعل متعلق به واقیم هو ای المفعول مقامه ای مقام
الفاعل فی اسناد الفعل او شبهه الیه وشرطه ای شرط مفعول
ما لم یسم فاعله فی حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا کان عامله فعلا ان تغیر صیغة الفعل الی فعل ای
الماضی المجهول ویفعل ای الی المضارع المجهول فیتناول
مثل افتعل واستفعل ویستفعل ویفتعل وغیرها من

الافعال

الافعال المجهولة المزیدة فیها ولا یقع موقع الفاعل المفعول
الثانی من مفعولی باب علمت لانه مسند الی المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه ولا یکون اسناده
الا تاما لزم کونه مسندا ومسندا الیه معا مع کون کل من الاسنادین
تاما بخلاف اعجبنی ضرب زید لان احد الاسنادین وهو
اسناد المصدر غیر تام والمفعول الثالث من مفاعیل باب
اعلمت اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمت فی کونه مسندا
والمفعول له بلا لام لان النصب فیه مشعر بالعلیة فلو اسند
الیه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا کان مع اللام
نحو ضرب للتادیب والمفعول معه کذلک ای کلا من
المفعول له والمفعول معه ای کالمفعول الثانی والثالث
من باب علمت واعلمت فی انهما لا یقعان موقع لکونه جواب
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا یجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التی اصلها
العطف وهی دلیل الانفصال والفاعل کالجزء ولا

بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول

به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل

تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة

شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب

مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله

بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة

تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل

يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا

مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام

الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل

عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام

الفاعل مثليا فان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول

به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز

وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

---

والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه

دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا مضاف

اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه

زيد مبتداء لاحتمال ان يكون خبر الزيد و

ليس لهذا القسم من المبتدا خبر لانه مع مرفوعه

كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير

خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة عفي

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى

بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي

زيدٌ درهما مع جواز اعطي درهمٌ زيدًا وذلك عند الامن

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول

نحو اعطي زيدٌ عمروًا ومنها المبتداء والخبر وفي بعض النسخ

ومنه يعني من جملة المرفوعات المبتداء والخبر جمعهما في

فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

ولاشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا

او تقديرا ليتناول نحو وَاَنْ تصوموا خيرٌ لكم المجرد عن

العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا

واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم انّ وكانَ

وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا

يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن

الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما

لايكونان الاسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا والف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير نفي او
استفهام وفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله
ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يلزم
عنه قوله نعم اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقايمان
الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان و
لو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم
مثال القسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت الصفة

... لفالاصل كما نحن فيه فان جعل زيد في اقايم زيد فاعلا كان الاصل وهو جعل المبتدا مسندا اليه وفي جعله مبتداء خلاف الاصل اخر وهو تغير النظم الطبعي للمبتداء ولا التباس المحذور وليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش و الالتباس عق

الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز عما اذا طابقت مثنى نحو
اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانهما
خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها
فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا
مقدما عليه وههنا ثلثة صور احديها اقايمان الزيدان و
يتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قايم مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب زيد
انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء

وذلك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتداء او تجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعًا الى المبتداء وعلى التقديرين
تخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا له واعلم ان العامل في المبتداء
والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل
في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في
الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصل
المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر
حال من احواله والذات متقدمة على احوالها ومن
ثم اى من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز
قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر

لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله
التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير
جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان
يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم
الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة و
لكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل
الاشتراك فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن و
الكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في
الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اى من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره

ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيهما وقعت في
حيز النفي فافادت عموم الافراد وشملها فتعينت و
تخصصت فانه لا تعدد في جميع بل هو امر واحد
وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير
من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما
يخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر
ذا ناب الا شر وبما تخصص به الفاعل قبل ذكره
صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام
علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيرا لها اذا كان يجي حبيب مثلا وقد يكون شرا
لها اذا كان يجي عدو والمهر لنباح غير معتاد يتشأم
به يكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا
يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون شر عظيم لا

حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز
في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الجر
لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
لصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل و
عدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المفرد
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن

الجملة واخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد

تقع جملة فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد

ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية

لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة

مستقلة بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها فلابد

في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عايد يربطها به

وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع الضمير

في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر مفسرا للمبتداء نحو قل هو

الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام

قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم

اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن

لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف

زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم

البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ماول

بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قصد فيه اسم الفاعل

كان ظرفا وساعي ان كان غير ذلك و ذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكبرى دوازده سير بار مهذب انتهى الكرانتا عشر وسقا والوسق ستون صاعا و الصاع اربعة امداد والمد المن عق

كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه بصريح مفردا ووجه الاكثر

ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل

فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر

والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم و

جاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله

واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى

وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب فيه تقديمه

حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على

ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك

ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة

الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه

على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء و

الخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا

قرينة على كون احدهما مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او

كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتداء احتراز عما لا
يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور
الاول فكما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما او الزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند و
اذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى

وجب

وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم فاعل كان
الخبر مفردا صورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة
ماله صدر الكلام لتصدره فى جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له
اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء
مثل فى الدار رجل لان فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان
لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته ضمير
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين
فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء

بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها و
خبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي
تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى الصورة
التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

المصنف في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم
فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو
سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا
الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل وظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف بها او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني فله درهم مثال
للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول

بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تع ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل ياتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتينى او فى الدار فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا
على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق
من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى ياتينى او فى الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا

ووجه

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها والحق بعضهم هو سيبويه ان المكسورة بهما اى
بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله
تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان
قيل الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما
القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تع واعلموا
انما غنمتم من شىء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا

اى حذفاً جايزاً لا واجباً وقد يجب حذفه اذن قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
وغير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا
عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول
المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا اعني المبتدا المحذوف
في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على
عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
كقولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب

الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد
مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في
تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا
الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي والاسم بعدها
فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء
لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتداء

مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قايم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به
الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال الساده مسد الخبر في افعل المضاف
الى ما المصدرية الموصولة بكان ان يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول
ضربي زيدا قايم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجازا في اول الكلام
والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان تقدر زمان مضاف الى ما المشبع
الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صايم و
يؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة عق

كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول
به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قايما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايمين
وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا و
اخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم
مقام الخبر فيكون الحال قايم مقام الخبر قال الرضي هذا ما
قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره
نحو ضربي زيدا يلابسه قايما اذا اردت الحال عن
المفعول وضربي زيدا ملابسي قايما اذا كان عن الفاعل
اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال

فبقي ضربي زيدا ملابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة تقول الذي ضربت قايما زيد اي ضربته ثم حذف
ملابس الذي هو خبر المبتدا او العامل في الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي فعلت هذا
يكونون مسترحين من تلك التكلفات البعيدة وقال
الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل فجعل قايما
من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء
مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثانيها كل
مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان

الواو ويدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه وتابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاك قسمي
اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم والخبر
وجواب القسم قايما مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر
ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجي عملت رفعا ونصبا مثله هو
اي خبر ان واخواتها هو المسند اي شيء اخبر به بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر لا لنفي الجنس وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها

عليها

عليهما الاعراب اثرهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله
بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قايم في ان زيدا قايم
فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا
او مثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره
كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايط وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا

يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال
اين زيدٌ ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اينَ زيدٌ او
انّ من ابوك الّا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا،
في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدا، وذلك لِانّ هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيًا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان
يتقدم المرفوع على المنصوب فلمّا أُعمِلَت العملَ الفرعي
لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الّا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الّا
اذا كان ظرفا فانّ حكمه اذا كان ظرفا حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم ووجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرًا وانّ من
الشعر لحكمةً وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع

في غيرها خبر لا، الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قايم مثلًا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا، وخبر انّ وكان وغيرها
بعد دخولها اي دخول لا فيخرج به ساير الاضبار والمراد
بدخولها ما عرفتَ في خبر انّ فلا يرد نحو يضرب في لا رجل
يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريفٌ انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها
اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لانّ الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالًا للنوعين خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الّا الله
اي لا اله موجود الّا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون

الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا
يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرًا فيقولون معنى قولهم
لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير
خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قايم
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في
معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها
هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما
خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد
ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيدٌ قائمًا ولا رجلٌ افضل
منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما على
لغة الحجاز ورد القران ما هذا بشرًا وهو اي عمل ليس في لا
دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس

لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
صدع عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان
المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندًا او المسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة و
الياء والالف نحو رايت زيدا ومسلمات واباك و
مسلمَين ومسلمِين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل

اومن الصفة نحو ضربته ضربتين اومن المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدال
عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا اي كل الضرب او بعضه و نحو ضربت اي
الضرب وقدمت خير مقدم فان انا او اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه
ان نقول انهما صفات المصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب
الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو عق

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسًا للتاكيد وجِلسة
بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ اما بحسب المادة مثل
قعدت جلوسًا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتًا فلا بد
سيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسًا وانبته الله فنبت نباتًا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفره خير مقدم اي قدمت قدومًا خير مقدم فخير اسم

تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبًا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيًا اي سقاك الله سقيا ورعيًا اي رعاك الله رعيا
وخيبةً اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل
ما طلب وجدعًا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدًا اي حمدت حمدًا وشكرًا
اي شكرت شكرا وعجبًا اي عجبت عجبًا فانه لم يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ومن ادعى
وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدًا
واشكره شكرًا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمدًا له وشكرًا له وعجبًا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبًا
قياسًا اي حذفا قياسيًا يعلم له ضابط كلي يحذف معه

على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او
اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له هو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف
شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما
اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى
الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد

بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد
ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج
به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في نحو قولك كرهت كراهتي فان الكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق على المحدود جامعا ومانعا

الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما
وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتاً اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه
لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً او انما سرت سيراً لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه
لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سيرٌ شديدٌ لكان مرفوعاً
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر
عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكاً
دكاً وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً وما انت
الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتاً
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فصل للمبتداء والى

ما يشبه به فعليه او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اي
تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيراً سيراً اي تسير
سيراً مثال لما وقع مكرراً ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او
المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
مناً بعد اي بعد شد الوثاق واما فداءً فقوله شدوا
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
من شد الوثاق اما المن او الفداء وفصل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما مناً بعد واما فداء اي اما تمنون
مناً بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي
لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوتٌ حسنٌ

لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو زيد زهد زهد الفضلاء لان الزهد ليس من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم الذى قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة
مات ولدها ومنها من تلك المواضع ما وقع اى

موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لتلك الجملة
غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم لان مضمون
اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف
ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها
ما وقع مضمون جملة لها اى لتلك الجملة محتمل غيره اى
غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اى حق حقا من
حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهى قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال

ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول
به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما
وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت و
من تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه فى
حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى غيرها

الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور على السماع لا
يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم
اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا واسعا مسهولا معمورا
لا قفرا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا قفرا
والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا
سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداءها
فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه
ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى وبهذا افرد
المصنف احكامه بالذكر فيما بعد ومنه علم ان المندوب ايضا

المنادى

فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه
بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لينذفع غيره
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها
ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل لغيره
للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا
يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا
كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادته هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى
اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه و
رد الى الثلاثي بحذف الزوائد ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد



المفعول به

وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى
هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على
زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل
ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل
بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول

كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التضجع فاذا
قلت يا عبد الله فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في
المنادى بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي
يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون
آلة الطلب لفظيه نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية
بان يكون النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى كما المنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة

حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا و
اخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به
ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف

وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل
النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او
الفعل ولا يبنى بمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء و
ثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف
ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة وهى
لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم

هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح
لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع
الضمير فان اللام عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل

يستغيث بالمندو واسم مفعول للحضر فيتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه لحضر
فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه
اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا
للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف و
ينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول اللام لان علة النصب

وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما
ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو
ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا
توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال المضاف
يسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة فيه الى ايراد مثال
له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا فان العبارة اعم من ان يراد بها معين

في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في
المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم
يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت
رفعا وابو عمرو بن العلا النحوي القاري المقدم على
الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع
فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله
النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو

العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها
اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل
ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي

توابع المنادى

او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن
مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما
لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد
ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة

لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ
الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد الحسنُ وجهَه والحسنَ وجهَه
واعلم ان هذا الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد ففصل
التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج
اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك
ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما سيجيء ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه
المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين

عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر المص
ههنا ما يخص صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة و
توابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا
يا الله خاصة اي بقطع الهمزة قائلين بجواز اجتماع حرف النداء مع اللام
وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ثم لزمت الكلمة فلا يقال لاه
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع
آخر اختص هذا الاسم بتلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست

لازمة للكلمة لانه يقال في سعة الكلام ناس فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس وبهذا تعلم جريان هذه القاعدة في
التي في قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني لان لام ها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك
اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب مكرر فيه
المنادى المعرفة المفردة كما ذكره وولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
النصب فحسب واما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى
عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى
عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد

باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا
في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة
المبني عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في
المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق
بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف

ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداءه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي
العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته
الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فتدل على انه هو المقصود بالنداء هذا بمنزلة المستثنى

تم الاول م

والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو ويعين النصب في الثاني لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير
خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل
يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن
نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام

فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا
عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذلك بل فيما غلبت عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتعلق
الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا
عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال
ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء

فتحًا وكسرًا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ
ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة و
قالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين
العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا
ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى
لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا
فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح
الياء وسكونها ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء و
الاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء
الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء
المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

ولما

ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال و
ترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية ودعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اى في غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى
حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف
لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم
منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير
المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا
يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء

المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا
مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يعتبر
ذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع
في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان
وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب
فيه بزيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد امرين
وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على
ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم مع انه لشهرته فما ابقى منه دليل على ما القي و
لزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية

يكون

الاسم المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء
تانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع
التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضٍ للسقوط فكيف
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو
يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعمال منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم
شرع في بيان كمية المحذوف لسببه فقال فان كان في آخره
اى آخر المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة الواحدة
في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منها الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من

الوسانه اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعل الاجمع
اسم علم ما سو مذهب غيره لانه يكون في حسن باب عمار وحروف
او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى
الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل برجي وبدعوم
فان الحرف الاخر منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله
مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من
جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في اخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة الحروف كمنصور وعمار
ومسكين ليلا يلزم من حذف حرفين منه علم بقائه على
اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زياد
في حكم الواحد لان نحو شوب وقلون يرخم بحذف يا ديته

لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخم حذفنا اى الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانا في حكم
الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
ليلا يرد المثل السائر صليت على الاسد وبلبيت
عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط الترخم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد
منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك
المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف
حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ويا مالك
وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على

على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف بعد شيء
منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضمة كانه اسم مفرد معرفة
براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء و
كسر ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو
اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني
يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغتها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها

في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا اووا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي
المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيباه
واختص المندوب بوا احترازا به عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في
الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهها به ينصب ولا
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى

يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة
الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة
اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين
قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حالة الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عندنا الا الاسم
المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص اشتغل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع

قوله الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفه
سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا
ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان
او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه واما ما حكاه
الكوفيون من قوله وارجلا ستجاه فشاذ عف

الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليست كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء
بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل
وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في
اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف
اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة

نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى
انه منادى والاشارة اي مع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقى
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف و
لفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها الرجل اي
يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان
يتصف بذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ
نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء

من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس
حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف
حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
عن اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون
بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا القبيل
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا و

جايم فانه ليس من هذا القبيل قوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولك ازيدا انت محبوس عليه فان
زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لانه اسم المفعول شبه
الفعل كما يجئ في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان
زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه
منصوب بالفعل الذي بعده قوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا
زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل بضميره ولكنه مشتغل
بمتعلقه وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه
والثالث بالنصب سقط نونه بالمضارع وافعل ويسجد
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين
المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد
ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل
ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل
في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك

الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين
من الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في
زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه
ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع
احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه
والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل فيه

المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن
في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا احبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته
للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره
ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد
في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني
ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر

بما يرادفه اعني مررت به ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في
الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء لان تجرده عن
العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي
الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح
الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة
المرجحة له اي تبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته

فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي
اقوى لانها لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تاكد بالتثاني اذ
عن الحذف ايضاً وانما قال مع غير الطلب احترازاً عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار ح هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتاويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل الا على الجملة
الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب
عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونها فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف

النفي يعني ما ولا وان ليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي
عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيداً
ضربته ولا زيداً اضربه وان زيداً اضربه وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان
استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكتفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على
المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد
حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيداً
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع
وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل

بتقدير او الا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر
في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو
مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معاً مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فالحكم على كل شيء مخلوق
لنا بانه بقدر فانه يتوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان
يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمراً
اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف

الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
فالوجهان استويا بحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون
اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضاً قريبة غير مفصولة عنها قلت هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهي هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولها على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً ضربته ضربك
مثال لحرف الشرط والا زيداً ضربته مثال الحرف التحضيض

وليس مثل ازيدا ذهب به [illegible]
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي [illegible]
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع [illegible]
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر
انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه لا يعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
آخر ينصبه مثل يحضر اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره زيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهبه احد قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف ما يختار

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] الاحتمال [illegible]
[illegible] النوع الاول [illegible]
[illegible] المثال [illegible]
[illegible] المثال الاول [illegible]
[illegible] [illegible]

واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل
فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او
المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فانه ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير

المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا
يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه و
خالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اي شرط نصب مفعول فيه تقدير في اذا التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او
محدودا يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في
الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما

يكون بحدود افلا تقبل تقديره اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر
المبهم بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما
لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات
الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب

بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل
فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان
معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لما يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل نسب الى المكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى
مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو

دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر لا بشريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد
المذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا
المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده

معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو
الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده فعل
وهو القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول
له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
ظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحته بتاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته
الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف في قوله جاء زيد راكبا
حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير
ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتسمن والاكرام في قولك جئتك
للسمن وللاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه

عامل في المفعول فيه ان شرط نصبه تقديرفي وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر و
خص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا
يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل
ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة لابقائها في النية الى شرط
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما
يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاصل الى تقدير اللام
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا
كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي الذي
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود بان

يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان
التاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح
بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرايط لانه بهذه الشرايط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند
اليه المفعول كما اسند الى الجار والجرور في المفعول به وفيه
وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
اي الجمهور
ای لام المفعول معه

وبعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي
حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور للموصول
هو المذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبة معمول فعل اللازم متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد
الواو ولاجل مصاحبة معمول فعل واحترز به عن ما سواه
كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفصل
لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا
نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل

مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي
فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد
الفعل اي ما يدل على الحدث من الفعل واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا او لوجوب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جايزان مثل جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم

الفاصلة لا بالتاكيد المتصل المنفصل ولا بغيره وان كان ح
معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ دجاز اى
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو
والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو مالك وزيدا او ماشانك وعمروا فانه امتنع
العطف فيهما لان العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير
جايز ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السوال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يحملك
ماشانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى مالك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو
والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهي
ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو
فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الشيء يخرج ما يبين

الاشكال التي من اشاعتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما تبين
هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية الفاعل او المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او
مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه
ضرب زيد عمروا راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل والمفعول
الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعليته الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه بمعنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل
ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب

شديدا او كذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا او ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع
ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل
لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او مبني على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به الا بالمفعول
دخل فيه الحال عن المفعول معه او المطلق من غير حاجة الى

تعميم الفاعل والمفعول الا ان الاول اما وقع حالا عن المضاف اليه مثل
ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في
الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير
او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحة
وقوع القائم حالا في معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل
الحال اما الفعل الملفوظ المقدر نحو ضربت زيدا

قايما وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل في تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قايما كما تر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قايما و
كانه اسد صايلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان
النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع
مواد ما بل في غالب موادها وبيان ذلك ان مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة

نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة غير الموصوفة كالمستغرقة
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الانقضاء للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او
مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى
ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة
وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية

بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يردها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال وجرت به وصله ونحوه مثل فعلته جهدك متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة و
تاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة محضة لم يكن فيها شايبة تخصيص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي
تقديم الحال على صاحبها المخصص النكرة بتقديمها لانهما
في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيها عاملا مثل زيد
قايما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وان ما هو مقدر او اسم الفاعل مثل الظرف او ما
اشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه
فحاصل معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او
شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على
الحال نحو زيد قايما في الدار فانه مع تاخر المبتدا عن الحال
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في

الدار زيدًا اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابهًا للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على
العامل المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف فى اخلاف العامل المعنوى واما اذا جعلته
فى اخلاف العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى
كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءنى مجردًا عن الثياب ضاربة زيدٍ وذلك لان
الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضًا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف

كما ارسل انا اليكم ما ارسل اى فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى لا حقيقى
لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلنا الحال قيد العامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس
كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه

الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبةً بهند فكانك قلت
اذهبت راكبةً هندًا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورًا واجاب
بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم يجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم
يجعلها مصدرًا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وفيه
تعسف وكل ما دل على هيئة اى على صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجوامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به
وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق فى الحال وتكلفوا
فى تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى
الحال الاشتقاق فى مثل بسرًا او رطبًا فى قولهم هذا بسرًا وهو
ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبًا وهو ما فيه حلاوة صرفة
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب ابعد

النخل اذا صار ما عليه بسرًا او ارطب النخل اذا صار ما عليه رطبًا
والعامل فى رطبًا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرًا ايضًا عند محققيهم
ويتقدم بسرًا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق
بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وبهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره
فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم
المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى و
اما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسًا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى
ان العامل فى بسرًا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرًا
وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث يقع

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرًا اطيب منه
رطبًا ويكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان
وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال
واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة
لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعًا مثبتًا او مضارعًا منفيًا او
ماضيًا منفيًا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية
الحالية متلبسة بالواو والضمير معًا لقوة الاسمية فى الاستقلال
فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى الاول الامر فاكتفى
او ماضيًا مثبتًا

بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة اتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في
الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى
في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية
التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو
جاءنى زيد يسرع وما سواها اى سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم
قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد
وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما

يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاء
زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو
جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضى المثبت لا المنفى من دخول
لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا على الماضى المثبت
الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
ليناسب الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى
اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او
مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد
حصرت وهذا خلاف سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف
قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفى لاستمرار النفى بلا
قاطع فيشمل زمان عامل الفعل ويجوز حذف العامل في الحال
لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع في السفر
او المتهئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة
حال المتهئ طلب قوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة
مطلقا هى التى لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل
زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب
الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك

وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحقى عطوفا وشرطها
اى الشرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اى مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في
قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية
احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد مما
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط التميز ما اى الاسم الذى يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم الساقط
فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين
المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت

مطلق لكن المطلق ينصرف الى الكامل فهو الوضعي واحترز
به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اسما اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث
انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن العطف البيان
في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر
موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة واحترز به عن
النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر

الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما
وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر
منه كمن ومنوين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل وغيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما ترفعان الابهام المستقر عن الوصف
مذكورة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها

او مقدرة

والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين غالبا في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان
الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على
الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به
المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن

اضافة معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم باحد هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به
كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد
تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة
على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي
التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز
جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه

لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
قيل ورد تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية وجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى
عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما
بالتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز متلبسا
بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم
بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين و
نون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون

بتنوين

بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون
الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان
او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير
صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب
الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى
الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا
كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض
التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل

فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى
اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة فى نسبة جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا
القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بحسب النسبة
لا غير فى جملة اى نسبة كائنة او ما ضاهاها اى ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه

والمتعلق

والمتعلق وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب
نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا
بحسب المعنى لنو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
لنو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى
محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل
منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة
او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات
ولا خفاء هو ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضربته رجلا و
لكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون

الحذق المبالغة في معروف امر الخيل

تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معتبرا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما
الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه
وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك الا في
الجنس والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا
اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون
تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب

زيد

زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او
لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد
اباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد
تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح
ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التميز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان
يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة

اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد
علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي
هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد
من تثنيته وجمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون نوع
آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي
التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ماولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت
الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
يستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى
المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة

اباه

اباه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من
قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي عشرون ولا زيتا
رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العامل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه
نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته

متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا تقديم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو
على سبيل التجوز وقدره وضع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله
ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك
بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع
الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة في الفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا
مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي
نظرا الى قوة العامل

فانه لا يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب
على تقدير تأنيث هذا البيت

الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب
ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا
تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على
تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس
الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه وعرف كل واحد
منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها

عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج لجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او
اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او
تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى
جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم
الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه

اصطلاحا في باب الاستثناء ... بان يكون ... والكلام الناقص اصطلاحا في
هذا الباب ما يقابله عرفه

اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج و
لهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا
كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد
به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
وجوب كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد
انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل

بتوسط الا الا من شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ
له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم
وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى
فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم قبايل
كثيرون وفى اكثر هذا مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو و
الغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا

حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى الا من رحمه
الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو
خلوا مثل جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا
هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون
ما بعدهما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل
منه او الى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى
القوم عدا او خلا مجيئهم او اى جاءنى بعضهم او بعض منهم زيدا

وهما فى محل النصب على الحالية ولم ينقل معهما قد لكونهما
بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء وفى الاكثر اى النصب
بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما الا ان النصب اكثر او ما خلا
وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعدهما
خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو
جاءنى القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى
وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد و
مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص
او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو

جاءنى القوم لا يكون زيدا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما
فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من
الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما
فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
بهذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيهما لانهما قايم مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل
عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال
كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احتراز
عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا
وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب
فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه معرب على
حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو

انه صفة الكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك مثل ما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما
مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار
وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى

واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربه المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد الان يستقيم المعنى بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او
يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض خصوص
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا
اى لو وقعت القراءة منى كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا قرينة
يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهور فلم يتعين
او مثل ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير
الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط في
غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع فليجوز مثل

بتخصيص في ضربنى الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير
جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل
كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض
معين من المستثنى منه يقطع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك
من القوم اى القوم الداخل منهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب

عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا
عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة
العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد والمراد
كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في خلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله

على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل
على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع
احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد
شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع على
المحل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى
كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها لتوصفه شئ المستثنى
قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير
الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى
صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الا
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتاكيد
النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى

ترسم كه من بميرم غم يار نشود وين طفل نيز ...

من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم
زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمروا
بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا
حقيقة او حكما يعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا
الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من
تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذا لم يكن
البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما
عاملين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد
الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى
بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث
تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء

وشئ على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله
على محله البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما
هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس
عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها
لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال
ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها و
امتنع ما زيد الا قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر
السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها

مع المذكورين مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر
فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد فاعله مضمر ومعناها بترئة المستثنى عما نسب الى
المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اى برأه الله
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة
اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على
هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل
منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى
على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا
الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد وجب

ان يكون موصوفها مذكورًا لا مقدرًا كما قد يكون مقدرًا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورًا يكون متعددًا
لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لابد لها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا
كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مستثنى فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورًا اي منكرا لا يعرف
باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعًا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او علم التناول قطعًا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او
عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان

محصورًا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا
يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة
دراهم الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى
حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا
يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا
يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا
والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير
الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت

عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله وحده
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون
في فيهما آلهة غير المستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله ٥ وكل اخ مفارقه
اخوه ٥ لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل
اخ لا الاستثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال البيت
شذوذ ان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه

والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف
اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى او
سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كغير متمسكين بقول الشاعر ٥ ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية
ايضا نصبوه استنكارا الرفع فيقولون جاءني سواءك
وفي الدار سواءك ومثل هذا في الاستنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها

واقعا بعد دخولها على اسمهما وخبرهما ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه
قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب
هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل
كان زيد قايما واخره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في
بحث خبر المبتدا ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لا ضلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان
هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح

للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد هناك من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا او يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا غير كان واخواتها الا انه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجي
بعد ان اسم ثم فاء وبعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله
خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذا الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني حذف
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلبت
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه المشهور اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان
زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق
اندفع انتقاض هذا التعريف بمثل ابوه في ان
زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي
صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا
اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب ... فلا بد من
التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم
لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو
مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خبره مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا
لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند
اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذا احوال
مراد فيه من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا تنسيت

درسما لك مثال لما يليها نكرة مشبهتا بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهور من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند
اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبهابه
اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهة به لترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى و
المكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك وتعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
ليدخل فيه المثنى والجمع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى
لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل
من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على الحركة او الحرف التي
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها اي ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان
كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط
النكارة او مفصولا بينه اي بين [illegible] المسند اليه وبين
لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست
صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا
عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا
امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في
المعرفة فلامتناع اعمال النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب
تكريره اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض

عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام
امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا
جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ابن
ابي طالب رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرار بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب المص بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين
الحق والباطل لاشتهاره [illegible] بهذه الصفة فكانه
قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا
قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما باقية
لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
خبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظ لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زايدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف

جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قول لم ابغير الله حولٌ و
قوة نفي بالرفع فيهما مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهو ضعيف فان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضُعِّف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا
دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فبناء على التوجيه
الاول شعبتين لعطف جملة على جملة اي لا حولَ الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم
يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناءً
لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي

معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجلَ في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطاءٌ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماءَ اشربه حيث
لا يرجى ماءٌ واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند
الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض براسها فكانه قال الا ترونني
رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجلَ ولكنه نونه لضرورة الشعر
ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن
نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا النا[illegible]

[illegible] عن مثل لا رجلَ ظريفٌ كريمٌ في الدار مفردا
[illegible] غير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن
[illegible] يليه حال بعد حال او صفة مفرد الاحترازا عن مثل المفصول
نحو لا سلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا
بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني و
بني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماءَ ماءَ
باردا مع انه يصدق عليه نعت المبني الاول مفردا يليه فان
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما و
معرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب
دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع

وظريفا بالنصب في لا اي وان لم يكن النعت كذلك
اي في حكم الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد [illegible]
حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة في بيان
فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرسُ واذا كان لا مكررا في
المعطوف فحكمه ما علمت في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل
بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول
ولا قوة مثل لا ابَ وابنا وابنٌ في قول الشاعر ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا و
ساير التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
التوابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له

... اى لكل تركيب ... فى جنس لام الاضافة
واجرى ... الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جايز يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجرور
خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة
الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين
كما فى حال الاضافة تشبيها له اى اسم لا فى هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف ولا شبه مضاف بالمضاف واجراء احكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا
وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين
يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف
فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى
الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا
غلامى له جايز تشبيها له اى بمثل هذين التركيبين حيث

الاضافة

لاضافة فيه بالمضاف اى بتركيب ... مشاركته
اى مشاركة هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل
معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافى اتم منه بما يفهم من غيره ومن ثم
اى من اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه
غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شىء انما هو بابوته له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه
وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف فى حقيقة لفساد
المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال

من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما
اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا
غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين
له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان المخالف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام
اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم
المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا فى
مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وحده
الخبر لئلا يكون اجحافا بالكلمة وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان

جعلناه

جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد ... المشبهتين
فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها
اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبرهما لا لها وكذا اسمية اسميهما لها
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها
مبتدأ وخبرها اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو فى لغة اهل الحجازية واما بنو تميم فحيث لا يعملون
اى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز
هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم فاذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قايم قيل
انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى
زايدة عند البصريين نافية موكدة عند الكوفيين او انتقض
النفى بالا نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم
زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما

مضطرب [illegible] اذا اسقطوا النفي فلان عليها
[illegible] النفي [illegible] العمل [illegible] اذا انتقض النفي فلا تعمل
[illegible] العمل [illegible] عطفت عليه [illegible]
[illegible] العاطف بعد الايجاب بعد
النفي [illegible] نحو ما زيد مقيما [illegible] وما عمرو
[illegible] الحكم المعطوف [illegible] كونها
[illegible] نقض النفي المجرورات [illegible]
[illegible]
[illegible] الجرورات [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible]
[illegible] سواء كان بالكسرة او الفتحة او [illegible]
[illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible]

بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فاذا قيل
انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست
فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهى اى الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة
الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان لا يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة اصلا كغلام
زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء

اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما
بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه
اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا بمعنى
اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة في ايضا
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا في اليه بمعنى اللام فاضافة
خاتم فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما

يقال

يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يكفي
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا
يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل رجل
واحد وهذا اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم
ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان
قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثيرة
في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال

للاضافة بمعنى اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبة فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف الذى نسبته الى المعين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جائى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما
ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى المعين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه
مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فيقال

رجاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى شئ العلانى
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فاذا كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من
يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او
كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى نكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع
حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا

ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها
علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف
المعرف فلم لم يجوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم انه فى
هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو
التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر
وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم
يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا
يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من
لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك
اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء
فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا تفيد اى الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى
بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
النون فى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد
واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه التخفيف
فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا

نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في
الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها
وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثم هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور الثلثة دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة

انما تعين ... جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا
شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة تواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد انما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما
هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان
القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة بمجرد ادعاء
مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو نحو
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان و

عبدها يعني هذا القول ... الصاد ...
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد ... 
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا
ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف و
البيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا
يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة
للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة كما هو مذهب الكوفية
وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة

... المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقه الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي
في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في

الضاربك مضافة ومن قال انه غير مضاف و الكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا
بالاضافة لعدم الاضافة ولا للالف واللام لانه لم يحصل
لا للتعريف فانه لايحتاج جوازه الى حمل حملا الى الحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين للفعل
مجردة عن اللام مفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة

لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
وللقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد وعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله
والضارب الرجل والضاربك حملا على نظائرها على الاجوبة
عن الاستدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب
المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل
واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة تمامناسبة للحكم

باشباع الضارب زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المجاب
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالاشباع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا
يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير
فرق ورد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف

الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان
الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن

هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه اي الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا الصفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم جردوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير
صفة فلما قصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة في كونها صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من
حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف

اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والحبس والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد والاضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص هذا في عين
الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس
ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان

اذا ... سعيد كرز قلت جاء لي مدلول هذا اللفظ وهم
يقولون كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
او وقع من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في اخره حرف علة والملحق به وهو ما في اخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد
السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي و
دلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة

الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة الكسرة ياء المتكلم
وتدغم الياء في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل القاضي
مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء صار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل
مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء و
ادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحرك بالحركة

المناسبة لها نحو مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون
مصطفى لخفة الفتحة وفتحت اليا اي يا المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء ان لم تتحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة
الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها
اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد
فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء
وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب
فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت
ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمع

بهذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا فداكم و
تقول اي امرأة قايلة لا امتناع اضافتها الى المذكر حمي وهني
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن
اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم فذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد و
القلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه
عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن
فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك
ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك
ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك و

ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا
اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد
او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه
كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم
فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته

التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية و
الفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي
هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب
ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر حتى
لو حفظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه
التابع الثاني والثالث فصاعدا من جنس اعراب سابقه
ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب الى تابعه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان و
اخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي اعطيت

وظننت وقوله من جهة واحدة يخرج مثل الكلّيّها، لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتدا اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار
عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من
حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا قائم الا لفظة
كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة

لكنه لما اوقل كل عليه اي وصدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا والظاهر انحصار المحدود فيما نعلم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع مانع يكون جميعه تعديد كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها قوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
ولا التاكيد في مثل قولك جاني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد ما فلو جردت عن هذه
المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاني نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت و

وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم
او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير
قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او
غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير
المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي
مال فان التميمي يدل دايما على ان لذات ما نسبة الى
قبيلة بني تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال
او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض

المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات بمنزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان

في
الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد لك ذلك
الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان غير الخبرية
لا تقع صفة الا بتأويل كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يقال اضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني
رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها ضمير رابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة ثابتة
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان فيه اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في حصول
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان
الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث يعني فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول
كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على
المذكر وكعلامة [illegible] والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير وتوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل
لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم

ومررت [illegible] يقوم ابوه وبرجل قائمة جارية
وبرجل [illegible] او قائم او قائمة في الدار جارية — مثل تقوم جارية
مثل يقوم وتقوم في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في
التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
ويؤنث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت برجل ضارب و
برجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة و
بامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا — الى النعت بحال متعلق الموصوف
المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية و
عدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يجري مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن بلاد التبعية — النعت
لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني

فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة [illegible] لم [illegible] فيه
بالحكم بعدم التبعية لانه غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته
لم يكن كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
ومن ثم اي لاجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه و
حسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف يجوز من غير حسن ولا
ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان يجعل الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوضع

لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف
بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف في المعرفة
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان
يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم
يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم
الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو

ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في
التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم
الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة

...ستنير والسؤال ... بعيد ...
نفسه وحمل الموصول عليه ...
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم و...
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه
يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني
المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى الشيء
او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة
المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل

من التوابع لانها ... مقصودة متبوعاتها ... وقوله ...
مع متبوعه ... بقوله مع متبوعه ...
... المقصود بالنسبة معها احد الامرين
... واجيب بان المراد بكون المتبوع
... بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا
ومنعا اورده لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في
قسم الحروف ان شاء الله تع مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر و
الدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر و
... ليا جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطف

یک یک بار ده حروف عاطفه با تو گویم یاد گیرش ای غلام
واو وفا و ثم حتی او و ام لا و بل اما و لکن والسلام

عليه واخرتهما كونهما معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها و
يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف
بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في
شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على
ماكان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف

لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها
فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
استقلاله ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ماضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل
نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع
فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن
الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا
تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا

عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم عطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة

في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلت التاكيد عين المؤكد والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى
متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ليخرج المرفوع المتصل عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في
الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف وانما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على
نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة و
سخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو

لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز و
يمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما والمبتدا هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا
مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء العاطفة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد

نقضا على تلك القاعدة [illegible] السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير
فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على
معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي
امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولا لهما واكثر الشارحين
على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في
امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين
الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد

وعطف [illegible] والعامل في الدار يعني وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه

عمروا وبكر خالدا ان هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا تقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد وعند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف

المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله وشأنه مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقه كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب في تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب

تكرير اللفظ

من ملاحظة المعنى كالمطابق [illegible] الاول اي تكرير اللفظ ومعان حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت [illegible] حكم تكرير اللفظ وان كان [illegible] اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا [illegible] يجوز تكرير [illegible] ويجري اي التكرير مطلقا الا التكرير الذي هو التاكيد [illegible] في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا او جملا او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي [illegible] الالفاظ بالاسماء و يكون المقصود [illegible] الالفاظ محصورة كالتاكيد [illegible] بالفاظ محصورة اي [illegible] وكله واجمع و [illegible] بالضاد المعجمة

[illegible] ضربه او كم [illegible] عينه او في الشمول اي التاكيد يقرر امر المتبوع في الشمول بالتفصيل الذي ذكرناه اي [illegible] شمول المتبوع [illegible] لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه [illegible] فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع [illegible] النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع [illegible] وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض [illegible] التاكيد واذا عرفت هذا فنقول [illegible] والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع [illegible] فظاهر خروجهما به واما النعت فلان وضعه [illegible] في متبوعها وافادتها توضيح متبوعه في بعض المواضع [illegible] بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول [illegible] في غرضه وهو اي التاكيد لفظي ان منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله

مغرزه م

واتبع من التبع وهو طول العنق مع شدة ويمكن الاستنباط [illegible]
حقيقة بين هذه المعاني ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق والاولان
اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع
ذا المذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا او تثنية وجمعا او
اختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد نفسها في المونث الواحدة انفسهما [illegible]
الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفسهما او
عينهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المونث وغير العاقل من المذكر والثاني كلا هي [illegible] النفس والعين
او لين تغليبا كالقمرين حتى الثالث في تثنيا [illegible] كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمونث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد نحو كله
نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع

[illegible] ابصع البجماء والبجمع تقول اجمع في المذكر الواحد جمعاء
في المونث الواحد وفي الجمع [illegible] وبالجماعة اجمعون في جمع
المذكر [illegible] جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع و
ابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء او مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه والحاجة الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلحظ افراده لم يلحظ
مجتمعا [illegible] اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع وكيبا ان
يكون [illegible] الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
[illegible] او حكما [illegible] فيكون في التاكيد بكل والجمع فايدة
مثل اكرمت القوم كلهم اشتريت العبد كله فان العبد قد
تتجزى في [illegible] فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
[illegible] كله العبد صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما في
[illegible] واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك

تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل [illegible]
لا لتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع [illegible]
هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في الرى [illegible]
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل
الالتباس في هذه الصورة اجرى [illegible]
قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير [illegible]
والعين بلا تاكيدهما بمنفصل نحو ضربتك
نفسك لعدم اللبس وبالمتصل [illegible]
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين
المتصل بكل واجمع بلا تاكيدهما بمنفصل
كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
اجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع اتباع
على ما هو المشهور لاجمع يعنى لا يستعمل هذه الكلمات

البدل

[illegible] مبنيا على المقصود وهو الجمعية فلا
[illegible] على اجمع لو جئت معه وذكرها اى
[illegible] دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
[illegible] ذكر ما هو شانه التبعية بدون الاصل
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى بنسبة النسبة
اليه [illegible] نسبة الى المتبوع دونه اى دون المتبوع
اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بل النسبة
[illegible] اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بالنسبة اليه مع التابع ولا يصدق احد على المعطوف ببل

لان متبوعه مقصود ابتداءً ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل بدل الكل لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدًا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
نسبة شيء الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي
بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل
منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال

اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما
اشتمال البدل على المبدل منه نحو سُلب زيدٌ ثوبه او بالعكس
نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيدٌ اخوك فزيدٌ
واخوك واحد اختلف مفهوماهما لكن متحدان ذاتا قال الشيخ
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من
الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال
الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا

انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليًا
والحاصل ان مثل قولك جاءني زيدٌ اخوك ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل
البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
الثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل
منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا نحو اعجبني زيدٌ علمه حيث يعلم ابتداءً انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيدٌ ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة

ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل
ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى
القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة ثم يمكن ان يورد له مثل رايت درجة
الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل البدل قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي تكون بان تقصد
انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد
ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل معرفتين نحو ضرب زيدٌ اخوك ونكرتين
نحو جاءني رجلٌ غلامٌ لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية

كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية
كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاء الي زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغايب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع
كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال و
الغلط فان المانع فيهما مفقود اذ ليس مدلول الثاني اذ يلزم
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك اشتريتني
نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع

غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله
ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد
واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا
دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل
لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان البكري جاز و

ان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق
في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
تمامه مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فحال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقفا حوله ترقبه لازهاق روحه
لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه اما الفرق
المعنوي بينهما فقد بين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به
ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام

زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد
المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب
اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير
اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب الكشاف هذه المناسبة بانها اما تضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه
واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه
كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قراه بالفتح او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق عامله معه فعلى هذا الضاد من المركبات

الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنيٌّ و
المضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في
المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبني
ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معًا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديمًا وتاخيرًا
ايثارًا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب
المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضمٌّ و
فتحٌ وكسرٌ للحركات الثلث ووقفٌ للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان
الحركات والسكنات البنائية لا يعبّر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرًا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضًا كما في
صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا
والكسرة جرًّا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة

والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقًا بل لا لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو جاء الرجل
وجاء امرأة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار
الجزء المضمرات واسماء الاشارة والموصولات و
المركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفًا على اسماء الافعال لتصديره بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها
فلهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل
واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيًا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين
احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقي

المضمر

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او

مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم
يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان
الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقًا او غائب
تقدم ذكره فيخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطًا
فيها لفظًا او معنًى او حكمًا اراد بالتقدم اللفظي ما يكون
المتقدم ملفوظًا او مقدرًا تحقيقًا مثل ضرب زيدٌ غلامه
او تقديرًا مثل ضرب غلامه زيدٌ وبالتقديم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورًا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثًا فكانه تقدم

ذكره معنًى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم يفسر فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرًا او صار كانه في حكم العائد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي الضمير بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل المنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورًا للعامل نحو ما
انت منطلقًا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب
الا اياك فالمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذي قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور والقياس
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل و

منفصل كما نع من الاتصال والثالث اى الضمير المجـ
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى
المانع من الاتصال انما
المرفوع المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع
ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الما
على صيغة الماضى المتكلم الواحد المجهول الماضى المتكلم
اولها الى ضربنَ صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضى
ثانيها الى ضُرِبنَ صيغة جمع الغايبة والمجهول الماضى
وانما بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وا
ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورة التصريف كذا
ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ
ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن وعلى هذا قياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هنّ انا
نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هى هما

الضمير فى انتَ الى انتنّ هو ان اجماعا والحروف الاخر
احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
الثالث اى المنصوب المتصل وهو
المتصل بالفعل نحو ضربنى الى
ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثانى المتصل
بالفعل نحو اننى اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكنّ
الى انهنّ والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى
ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه اياهما اياهم
اياها اياهما اياهنّ وفى ايا اختلافات كثيرة والمختار ان
الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس
غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى
غلامنا غلامك الى غلامهنّ ولى لنا لك الى لهنّ وكان
القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب

اى المجرور المتصل

ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ
وضربنا فضمير ضربتُ مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر
والجمع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير
مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث
واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث و
بقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة
كلمة لثمانية عشرة معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة
اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة
لتسعين معنى وبينوا تلك الامور علل ومناسبات لا تطول
الكلام بذكرها فالمرفوع المنفصل خاصة نعنى لا المنصوب و
المجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوزوا استتار الضماير التى وضعها للاختصار

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما فى اخر الكلمة المشتهرة
شئ ويكون فيما البقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم و
لكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى
للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيدٌ
ضرَبَ وللواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن مسندة
الى الظاهر نحو هندٌ ضربتْ فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربتْ
هندٌ وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضربُ
ونضربُ وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرِبْ
وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى
الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او
مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قايم الزيدان

كقولك زيدٌ ضاربٌ وهندٌ ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان
ياءً في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملاً في الضمير وانما هو عامل في
اسم الفاعل والضمير فاعل والضمير فاعله والضمير باق
على ما كان في الرفع فلو كان ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء
في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف
في تضربان لا تتغير فيها اى الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر
المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال

انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف
اى حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى
عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب بخو انني وانك
او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي اى لكن الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما
اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان
مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه
واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور

حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي
له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما
هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما
ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا و ما انت قائما
مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه
اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا او الا لكان داخلا
في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيدا لانه لا فاعل
بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار التمثيل
صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما
اذا تساويا نحو اعطاناه اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر
احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه
طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وشذ
حكى سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهك فلك الخيار
اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك

اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا
ونحو ضربكه فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعًا
لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلكما الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولكما الفصل نحو ضربي
اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف اويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم احد المثلين على
الآخر واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين
او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان
اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال لكا

نقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه
شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا
اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول و
الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر يقول لولا انت الى اخرها يعني
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد
عسى فاعلا نقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات

لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في
موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفس
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع
موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع اليا اي ياء المتكلم لازمة في
الماضي اذا لحقه تلك اليا ليتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة
بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن
لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي الاعراب نحو يضربني ليتقي اخر المضارع ايضا عن

قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية
واما في التثنية فوجهه ان الكسرة المناسبة مغايرة
لكسرة نون الاعراب او انها طرد للباب عصام

تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما و
بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع وفي مع
لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل
مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية
في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل ليس
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القايم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت

انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا و
غيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط الفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا و
خبرا فيما يصلح له الامر التبع فيه فادخل فيما لا لبس فيه
وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط
الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افضل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده
حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي

فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف
المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع
على انه خبر الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده
في مثل كنت انت الرقيبُ وعلمتُ زيدًا هو المنطلقُ
وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو
وح الرفع متعين وتقديم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل
هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع

اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة بغير ذلك الضمير
الغايب لابهامه الجملة المذكورة بعده اى بهذه الجملة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
جملة معترضة ببيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك تفسيره
بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرناه
انتقضى القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم
على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد قايم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب يقدم الجملة
مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل

فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا او
الا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم
مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انسيا منسيا في
حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف كما في
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثاله انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا و
ظباء الاصل انه المفتوحة اذا خففت فانه اي صفة
بنيته الاضمار منها مع كونه منصوبا لازم كقوله تع
وآخر دعويهم انِ الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت
انّ وانّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا انِ المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ.

مع انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة في
اصدر بالعمل فاذا لم يجد وطمعا علته في الملفوظ قدروا
عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع
انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع انّ المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اى اسما الاشارة
المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى
اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس
الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها

## اسماء الاشارة

للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى
وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية
فقوله هى مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا بكل
واحد منها بالحال خبر له ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى و
ذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان
يناسبها وقيل هما اصلان والمقول باصالتهما قدمتا
على سايرهما لغرعتيهما وتى بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهى وذهى
بوصل الياء بهما ولمثناه اى مثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة

وزرانها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
ان هذه الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل فذان وتان
موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث اولاء
مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على
اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما
هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ بها
للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قايم واما ان
زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف

حالاشارة وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
مثل ضربك وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة و
عشرون يقتضى الستة وانشرك خطاب الاثنين
ضربت الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفردة المؤنثة يرتقى الى ستة
فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى
تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى مؤنثات وكذلك
البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك

وتينك الى تانكن وتينكن واو الك جالد

اولائكن واولاكن واماو كجعلا او رده الرد

المالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال في القريب

وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط

لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال

كل من هذه الكلمات الثلث مقام الآخرين منها لم يتخذ بذا الفرق

الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال ذلك وتانك

وذانك حال كون نونيهما الاخيرتين مشددتين واولالك

باللام اى بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة

البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك البعيد

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين و

اولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف

الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف

النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر و

بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل

في سبيل المشبه واما ما عدا ما مر اسماء

فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اى

الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا

يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما

ان كان جزءا تمييزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من افعال

الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا

يحصل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا

تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة

جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن

لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها

اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة

مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها

موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها

لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

الاصطلاحي ... وعائد ... معناها الاصطلاحي

لكن هذا القول مستلزم ... الاخراج مثل اذ وحيث

... اصطلاحية ... وللقائل ان يقول يمكن

ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول

بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع

هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي فلا يلزم الدور و

ذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية

تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث

ولما كانت الصلة بحسب المفهوم اعم من ان يكون

خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد

اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان

يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون العائد

ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا

يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم

... الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ... للموصول

لا للغير ... الالف واللام اسم فاعل او مفعول ...

اللام الموصولة ... الحرفية ... صلتها

... لما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه

جميعا وهي اى الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي

للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال

النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث

الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالالين لجمع المذكر

واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط

واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل

مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع

المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء

في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على

التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما

يقال لزوى البناء بالمدر والبرو الحجر اى بنائه وتركيبه ظاهر جلى

بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته بمعنى فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن الصفة بمعنى فيمن يعقل و يستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرت والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهامية نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى نحوهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى الى الموصول الاسم اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاؤه

اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى

او ما يقوم مقامه وهو فصل مهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكرة اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى نعد بيانهم طريقة الاخبارية لابد له من تذكر كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان فى ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان فى جملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته

خبرا مثاله اذا اخبرت ... عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا او جعلته خبرا عن الذى فقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول

معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد قائما اذ ابتى باسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عايد ذلك الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذا امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدونه لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول

فلا يجوز في مثل عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملاً في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب

وكذلك امتنع في اي ال لان ال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائداً الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد

وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة

نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيداً وما زيد قائماً موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تع فنعما هي اي نعم شيئاً او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضرباً ما اي ضرباً كان

ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي بشخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة

فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا يقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المص كمن التي لا يقع صفة اصلاً واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كلمة من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا ايثار كما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعرب لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضمة اي ايهم هو اشد وانما بنيت

موصولة عند حذف صدر صلتها التاكيد مشابهة الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه لم المحوصول لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استحقه التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفرداً معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً وماذا في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي لا ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وهيهنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء و

والثانية ان معناه اى شىء ذا زائدة والظاهر ان مؤديهما
واحد فان قولهم ان ماذا بكالها بمعنى اى شىء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من
مجموعهما اى وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب
الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون
جز مبتدأ محذوف وح لم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال كان اى اسم كان بمعنى الامر او
الماضى الذى هو من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائهما كونها
مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد تضجرت وتوجعت وعبر عنه بالمضارع لان المعنى على
الان وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا

اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذات بفتح التاء فى الحجاز و
بكسرها فى بنو تميم وبالضمة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات واخواتها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال
امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها
لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان
يكون رويد زيدا مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الر
ولبيق قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه اذ العرب القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولو قال المسمى ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان بمعنى
الامر والماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع ولا يرد مثل
الضارب لكى نقضا على التعريف وفى ال اى يوزن بفعال



الكائن بمعنى اسم المشتق من المجرد قياسى اى قياسية كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا
يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قيل بكثرته
واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفى ال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر
معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل
واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا
ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعول
وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والاظهر ان كون ابا لكل
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل
عدم العدل ان لا يخرج عن النوع الذى يناله الشىء

ذاك الشىء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها
فى كلام طويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال
علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب
فجار لانه وان كان علما لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله
مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه يقع الا كذلك كقطام
علما لمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب فى استعمال
بنى تميم الا فيما اخره راء فان بعض بنى تميم فيه فانهم
يوافقون الحجازيين فى بنائه
ذات الراء وجزيا بل يحلونها ... وحضار
وهو علم للكواكب ووجه الاكثر ان الراء ... مستقل
لكونه فى حكم كالمكرر فاختير فيه البناء الذى هو اخف اذ
... طريقه واصلح ... سلوك طرق مختلفة

الاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واما للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه و حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام

كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لا لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكايات عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع

فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق به بغيره

المركبات

المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في

حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج بينهما هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة المفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا او عكسا فان تضمن الجزء الثاني

حرفا حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو
وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها
يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او
اخوات كل من خمسة وحادى عشر وانما اورد مثالين
ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد
جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى منه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد
من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا و
احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا

ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن لحرف العطف
حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادى عشر متضمن لحرف العطف باعتبار انه ماخوذ من
احد عشر المتضمن لحرف العطف لا باعتبار ان الاصل حادى
وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشر
فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن
الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اى اعراب الثانى مع
بنى الاول على الفتح ١٢

منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه
لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثانى ومنع صرف الثانى واخريهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات
جمع كناية وهى في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا و
المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى
به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين و
لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و
يتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن
الام تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل

الخبرية عليها وكذا بناء وثالثها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
ودخل عليها كاف للتشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى من حيث
هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها و
لم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لانه كاف
التشبيه دخلت على اى واى كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون
آخره نون ساكنة كمن في ان لا تنوين تمكن ولهذا يكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط مرتبته

الخبرية كاين

في البناء منحطة عن اضواتها فلذلك لم يذكرها المص معها

فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي

يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التميز

مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من

احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل

مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم

الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى

تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب

وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير

مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ

عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة

جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل

من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من

رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي

هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك

بهو افتقر جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية

فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه

كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون

كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة

استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت

او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام

وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر اي نوع

من انواع الكلام والخبرية تدل ايضا على انشاء التكثير

وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول

الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق للتانيث

الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين

وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا

ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي

كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او

شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق

صميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه

اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز

وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية

مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير

ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو

بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول

وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في

المفعول فيه والخبرية مثل غلام ملكت وكم ضربة ضربت

وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون

ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك

كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير

وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت

ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه

داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر

بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في

القاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية

والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل

مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل

اشتريت مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم

حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان

تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما

على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة

مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا

تقديرا فعل او شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر

او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي

فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني

على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة

استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ

لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما

سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة

النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا او كذلك
اي مثل كم في تاتي تلك الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتي تلك
الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من
وما واي واين واني ومتى مشترك بين الاستفهام
والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين يتاتي فيهما
الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما وكذا اذا كانا
شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو
من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر و
غلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وقوله تعالى
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي

فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم ينجر بجار
نحو من اين اتيت فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية و
عن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم
الظرفية من يقع في الاستفهام خبرا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين
عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على
الظرفية اي وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك فاي
وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية و
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم



قايم في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر المميز وصفته ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او
على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الحصر
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني
عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو
جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء

المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه
معنى تغلبت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتاذى من الحلب ولا تطيع لسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل
التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه
وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من
عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله

لكم وضربه قد جلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على
تقدير ارتفاع عمه في موضع النصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمه رفعت حالة قد عالو واذا نصبتها نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز
كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربك اى
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر الحال
قرينة على ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اى كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية

او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا
الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعداد ها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رُبت
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه
فلما حذف صرن غايات ينتهى الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبلُ وبعدُ وما اشبههما

الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق و
قدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في
هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فيعرب قال فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى
والاول هو الحق اجرى مجراها اى مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء
على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد
لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب شبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا

يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضافا الى مفرد هو سهيل مفعول ترى اى
اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجما يضئ كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت
في الظاهر مضاف الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة و
الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او
مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهى اذا كانت
زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا

على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من
ازمنة المستقبل فيختص من بينها لوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمال البلغاء الا
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعم اذا
الشمس كورت فلهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في
الماضي قوله تعم حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة
من قولهم فجيته فجاءة بالضم والمد اذ القيته وانت لا تشعر به

فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية و
المراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها خلافا لما في فيما سبق من
علم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه بمعنى المفاجاة وهو
عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيها من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة
عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف في جهة
المعنى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير
اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات شيئا في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون للمجرد الزمان

نحو اتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد تستعمل
استعمالا مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اشارة اليه ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكاينة للماضي وبناؤها لما مر في حيث اي لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعم
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكر المص ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واني زيد واني تجلس اجلس وقد يجي اني زيد بمعنى
كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها

ايان

ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا تقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه
غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرها ايضا ومنها كيف الكاينة للحال استفهاما اي حال
الشي وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا زمان الحال
كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظروف ومعناه السوال عن الحال وتقول كيف
زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما وبغير ما على
ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على
اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب
على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها
اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ

حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رويته يوم الجمعة قبليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ و
منذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول
المدة ان يكون امرا واحدا لا كالشيئين او الاشياء فالمثنى و
المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
لان اولية وقت ما من الزمان لمدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل قبليهما
اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه

مثلثا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث
لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان
عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
اوان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كان او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهما اى كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما فى تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة وخبره ما بعده اى خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا
والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا
فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز والعلم

انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان للظرفين فلا
يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من
اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى التراكيب ومنها اى من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام و
سكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند
زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته وان كان غائبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده
وحكمها ان يجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل

زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء
المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا بضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه
خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى
او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه لمستغرق النفى جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها الاخيرة وقيل
حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل فعل المستقبل
المنفى او الزمان المستقبل المنفى وقوع شئ فيه لمستغرق
النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين

الذى

عوض للماضى جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط وعوض للماضى والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احدى الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع فى كليهما

يعني الداهر العايش الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضاف الى الجملة واى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى
يخزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء
مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني
البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى
الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء
متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب

المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي
اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في
الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها
موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي
عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته او جنسيته كما اذا تصور مفهوم

الفرق بين الاسم الجنس وعلم الجنس ان اسم الجنس موضوع لكل
فرد لا بعينه فاذا استعمل في الكل فالسرقة يكون مجازا من اطلاق اسم العام
على الكل وعلم الجنس موضوع للجنس باسره واستعماله في الافراد يكون مجازا
ان اريد به الفرد ويكون باب اطلاق الاسم الجنس المطلق على المقيد

الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء
الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من
غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما
كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع

واى الخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
من اقسام قيل ما دخله اللام ليلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم تذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ
اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى
احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا
يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل
او شبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعني اضافة

الأعلام

معنوية فقوله يعني مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وبقي المضاف
الى احدها معنى ظ والمعرف باللام والنداء استغنى
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع

واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف
المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه
يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات

ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى ورد انه دخل في التعريف في الخط والسطح والجسم التعليمي
فقوله آحاد الاشياء احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل
واما نحو ثلث جماعات او ثلث جموع فيدل على آحاد الجماعات والجموع فلا
يرد نقضا وفي القول بانه احتراز عن الذراع نظر لانه وضع لما وضع للكمية
وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع للكمية فيحتج بقوله ما وضع لكمية ولا
... لكن لا يخفى ان وضع كلمة الخشبة لكمية
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما
افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع
اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك
الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها
كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا
سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية
له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في

أسماء العدد

هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين
حيث لا يفهم منه الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او ثلثة آلاف او مزجيا كخمسة وعشرين اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان
في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في المفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى
عشرة بالتاء الجماعة المذكر اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلثة
رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث فرقا

بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفصل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا
عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو احدى عشرة امراة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث نحو ثلث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما
هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد
عشر واثنا عشر فمحمول على تذكيره في ثلثة عشر والتاء في ثنتان
بدل من لام الكلمة ولم تتمحض للتانيث ولهذا احكمنا
عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء

الثاني في المونث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو علامة الفرق بين المذكر والمونث
وتميم بكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة و
اثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح
وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء الا انه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا مفعولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى
وعشرون في المونث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب
لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل

خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزايد عليها كاينا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
اثنتان وثنتان وعشرون في المونث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المونث بكذا الى تسعة و
تسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في
التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد وافقا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او
ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون

رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
او تسع وتسعين امراة وكذلك الحال في تثنية المائة والالف
وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد و
مائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر ومجاز اسكانها
اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي
كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها تركيب مزج
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا وعرض
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح
الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى
لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين

كما سيصرح به فقال مميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثماية الى التسعماية استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا ماية حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مآت ومائين لان للماية جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التميز الجمع بالالف والتاء العدد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين الى التسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين اى التسع وتسعين منصوب مفرد

اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جوزوا ثلثماية امراة مع انه فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لئلا يطرد بماية امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز ماية والف مميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يذكر جمعها كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع ماية مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفارسي مخفوض مفرد لانه لما كانت ماية والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما

على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة الاعداد والماية والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في الكلام وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة والاثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اى الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره عنهما الدال بجوهره

على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد فينبغي ان يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواهر حروف المصونة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما

ولا شك ان رجلان اخفض من اثنى رجل وذلك الاستغنا، انما
يكون لافادته اى افادة لفظ التميز النص المقصود اى
التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد فلك التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك
التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول
فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصيره
اى بسبب اعتبار تصيره اى تصير ذلك المفرد عدداً انقص
أزيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين و
انما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيره واحداً او الثانية فى المونث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المونث لا غير
اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل

منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من
غير اعتبار معنى التصيير الاول او الثانى اذا وقع فى مرتبه الاولى
والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المونث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى
المذكر والحادية عشرة فى المونث وكذلك الثانى عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى
المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث
فتقول فى المونث الثانية والثالثة والرابعة الى
العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين فى المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لو احد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة

وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره و
اعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما
فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما
اى الاثنين ثلثة من قولهم اى ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت
الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى
عدده او يكون فوقه اى احد ما لكن لا يستقل باعتبار
وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد
من احد عشر يتناول بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار الاقل لا يتجاوز

العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره
فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فيعرب الجزء
الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء و
من الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهى
التركيب المذكر والمونث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المونث وجودى المونث
ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او
حكما كعقرب فان الحرف الرابع فى المونث فى حكم تاء التانيث
ولهذا لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المونثات السماعية
او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل
وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر بخلافه اى
اسم متلبس بخلاف المونث اى لم توجد فيه علامة التانيث

لا لفظًا ولا تقديرًا او علامته اى علامة التانيث التاء
والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى وهى وزعم انها
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هى وانت وهو اى المونث حقيقى ولفظى
فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس
الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المونث الحقيقى اى
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقةً او تقديرًا او
حكمًا بلا تانيث حقيقى في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرًا فان
تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند اليه الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى



اى المونث مطلقا حقيقيًا ولفظيًا ومظهرًا او مضمرًا فبالتاء
اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبًا ابدًا اى بتانيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه
في ذلك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله
وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء
لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث
الحقيقى او ضمير المونث اللفظى بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من القاعدة صورة
الفصل ايضًا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن لاستيفاء الاحكام جميع الاقسام ففى صورة
الفصل ايضًا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفى تركه

فتقول حضرت القاضى امراةٌ وحضر القاضى امراةٌ وطلعت
اليوم الشمس وطلع الشمس اليوم الا اذا كان الحقيقى منقولا
عما يغلب في الاسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه
مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه
واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدين جاءت مطلقا اى سواء كان واحده
مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المونث الحقيقى فانت بالخيار وان شئت
ذكرته نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقل
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسماءها
فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال
جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال



جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اى غير الناس وما يماثلها
في كونه جمع المذكر الغير السالم فعلت فعلن اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن لجمع اما في جمع
المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فرغب
حقه فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى الهندية موافقا
لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كما الواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء
المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر
بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين بما لا يخفى
ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل



اى بالنون م

الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق وحده او مع الملحوق والملابس باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالتها على ذلك لانه على تقدير التسليم اذا دل امران
من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة
عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد يعني
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة و
الجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان و

يراد بها الطهر والحيض بل يراد الطهران او حيضتان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام و
القمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما
القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء
لقوة التناسب بينهما ثم باول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم متناول لهما فيثنى بذلك فثني باعتباره فيكون بمعنى
الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج
الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة ويتاول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في
جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذى اختلف
فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما

لكثرة يتناول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار
علما او علميا لابى بكر يتاول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع
وردده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه
التغير لان حكم ما عداه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اى الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس اذا كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى
بالى وهو ثلاثي اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى
غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي

المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اى وان لم يكن كذلك بان كان الف عن ياء حقيقة كرحيان
في رحى او حكما بان يكون مجهول الاصل او عديمه وقد اميل
كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله
الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في التثنية لاصالتها
كقراءان بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك
من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قرآن قراوان
وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف
التانيث كحمراء فان اصلها كانت حمرا بالفين احديهما الاخرى
في الصورة والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها

لا فابعد الالف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان
الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين
الفين مع انهما غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا
لثقلهما ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان
ان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو
رداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت
بهمزة قراء لثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب
الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهت بهمزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في حمراء

الشريف الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
في رداء الا رداوان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
ردايان باليا فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان لغير
لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورده الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا
قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها اثرا ما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح
الرضي من انه قد تقلب الواو المبدلة من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي
نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في
خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد

من خصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان
وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في
بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل
اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرد
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال
كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف

مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على
آحاد جنس ليشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها
نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها
الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف
مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجامل
وقد علمت انهما خارجان عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
اسم

قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جميع اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من
لفظه كخابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع
والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق

او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد
من جنسه معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في
التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
في المفضل عليه وللكثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض حذفت
حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر اسم الذي اريد
جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد حذف ما قبلها اي حرف كان قبل

الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الالف
مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب
والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر
يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اي كونه مذكرا علما
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع بصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم
العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو
اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء الملفوظة او مقدرة عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه ورقاء وسلمى

اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم
التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا وتمحي صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها او شرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل
اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء
اي مذكرا غير مستو في صيغة صفة الكاين ذلك الاسم اياها
مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستو في تلك الصيغة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة
فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه

لايقال فيه بكسر النون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث لانه فيه جاليتا، وعدمها والشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلايجمع بالواو والنون ولا بالالف والتا، فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل الحق ان يجمع جمعا مستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتا، التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتا، التانيث ولو حذفت التا، لزم التباس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الرا، وقد جا، اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفا، التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسما، تحت قاعدة كلية الزجاج

الشذوذ



من الشذوذ منها سنين واشالها وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين واشالها فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث اي الجمع الصحيح المونث ما الحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتا، وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره جمع اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لايكون اي فشرط صحة جمعيته ان لايكون مجردا عن تا، التانيث كي يعني لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسما، المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسما، التي تانيثها غير



حقيقي لايطرد فيها الجمع بالالف والتا، بل هو مسموع كالسموات والكاسات وذلك لحقا، هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بنا، واحده بلحوق حروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فنوع عم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما تدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سوا، كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة



كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرا، اقرا،



المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة ومثل القادرية والعالمية ونحوهما مما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا وان كان الاخران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي وبرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وغيره

اى غير الثلاثى المجرد يعنى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس
اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى
علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمروا امس وحال كونه غيره
اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا
او الآن وذلك العمل بمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبنى عمروا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون
الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى

والجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين
فى الحقيقة الى الفاعل وكذا اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه
تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى
اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل
ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبنى ضرب زيدا الا ان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة
فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى
الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة نحو قوله تعـ ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم

الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا
باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ
وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن شئ من المصادر
المعرف باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا فى الجار والمجرور نحو قوله تعـ لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله
من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ
لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا
بدلا منه اى من الفعل وهو كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية

او عمله للبدلية ففى قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين
قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقها بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى الاسم الذى
اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام
اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال قام به
الفعل لكان اولى لان ما جعل امره يذكر بلفظ ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده
له وقيامه به مقيد باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه

بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه
ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر
فجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة

الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على
فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة نحو ليس باسم فاعل بل
هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن
واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من
مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او
رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسر كما في تفعّل وتفاعل وتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارع المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر
كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا
فكما يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله



اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول
له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه
متلبسا بشرط اي الشيء المشروط عمله به من معنى احد زماني الحال
او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما
لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف

او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من
حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما قايم
زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي
اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد
ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله بمعنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك

الكسائي بقوله نعم وكلهم [illegible]
عنه فان كان له اي لاسم الفاعل [illegible]
اسم الفاعل اليه فيفصل مقدر [illegible]
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي [illegible]
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي [illegible]
درهما اي اعطاه درهما فان [illegible]
الفاعل استوى [illegible]
ابوه زيدا [illegible]
الآن او غدا [illegible]
الى صيغة الاسم [illegible]
اي من اسم الفا[illegible]
الفاعل للمبالغة [illegible]
ومضراب بمعنى [illegible]
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل [illegible]
ما يشترط به عمله هذا على ان يكون صيغ المبالغة [illegible]

[illegible] داخلة فيه بمعنى هذه العبارة
[illegible] للمبالغة مثله اي مثل اسم
[illegible] وزيد ضراب ابوه عمروا الآن او
[illegible] عمروا الآن او غدا او امس وما
[illegible] مانات من المشابهة اللفظية
[illegible] للمبالغة وكذلك المجموع
[illegible] الفاعل اذا كان
[illegible] صيغته المفردة
[illegible] بقول الزيدان
[illegible] وغدا او الزيدان
[illegible] الآن او غدا او امس
[illegible] مع العمل في معموله
[illegible] مضاف اليه فان حذفها
[illegible] للحذف الا يجوز حذفها
[illegible] التخفيف لطول الصلة وبها

كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير [illegible]
فحذفها ضعيف لان [illegible]
ما لا اعتماد عليه [illegible]
موضوعا لمن وقع [illegible]
عليه فمضروب [illegible]
افادته من مقا[illegible]
شامل لجميع الاوزان [illegible]
بخرج ما على المحدود كاسم [illegible]
التفضيل مطلق سواء وضع لتفضيل الفاعل [illegible]
فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة [illegible] الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل [illegible]
من الثلاثي المجرد على وزنه مفعول [illegible]
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل [illegible]
كثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء واحمره اي [illegible]

في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على [illegible] او الهمزة او ماكما مر في اسم الفاعل اي مثل
[illegible] بمعنى الماضي ايضا فهو
[illegible] مفعول آخر بقي على
[illegible] او المعطي غلامه
الصفة المشبهة باسم الفاعل
[illegible] وجمع وتذكر وتأنيث [illegible] من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن
اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا
عن نحو قائم وذاهب [illegible] لازم لمن قام به
بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم
الا من رحم [illegible] الرحم [illegible] له كالكريم بمعنى
[illegible] الكريم [illegible] المراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك

بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل
الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو بوزن اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجى صيغة من صيغتها على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اى كاينة على قدره بحيث لا تتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدر ما يسمع وتحقق
مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انه مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها لمناسبتها اياه وفيها ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها
لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم

ويجى على افعل فى اللون والعيوب نحو ابيض واعور

مسايلها

مسايلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم
مسئلة لانها يسئال عن حكمه وبحث ان يكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف مثل وجهه
او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى
معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى معمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع
لانهم يجوزون تعريف المميز وقال البعض النصب على التشبيه
بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل

والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه على
التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على
حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن
وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او
نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكاينة

باللام

باللام فى اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اكثر لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات
اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك
الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او
النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او
وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف

بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في
صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما
يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا
قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان
فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة

اقسام

اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل
حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها
وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا
ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان

الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم
يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او تجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة حينئذ وتثنى وتجمع اي الصفة
اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير
متعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه واقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبهما وجرهما واضافتهما
اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب

ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا
نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو
للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك

الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وهو اسم التفضيل من حيث اصله للمذكر و
فعلى للمونث وان كان بحسب الاصل فيفعل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر تخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من مصدر ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد وكلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا
يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل

كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان
المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على
غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو
اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل و
البلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظا



كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته
فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فمن شاهد من حمق
ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا ولن يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد واجهل
حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى



القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من
او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر غير الذي
هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين
المفضل عليه المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا
انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن

الكل ايضاً لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقع في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه به على من
اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افضل التفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضاً منهم داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجاً عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة

مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان
يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح او تخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو
داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او
مجموعاً وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثاً نحو الزيدان او
الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
هذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون
المفضل عليه مذكوراً معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لمن هو اي اسم التفضيل صفة
له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى
الناس والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته
ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم
المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج معنى التفضيلية
لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاواخر بما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاج معنى التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر
لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر
اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهراً او مضمراً الا ان وقع

تعجب بانه يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الذي صب له قال تعم هو اعلم
من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله واما
الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضاً بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكباً والتمييز
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضاً نحو رطل زيتاً وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل
عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعدت شابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل شبهه
ايضاً الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفاً سببياً هو
في اللفظ لشيء معتمداً عليه بان يقع نعتاً له او خبراً عنه او حالاً
وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اعتبر اولاً على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار
تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلاً
وبالثاني مفضلاً عليه منفياً خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلاً منفياً مثل ما رايت رجلاً

احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي يثبت
له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء
وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل مظهر
تعلق بذلك الصاحب حتى يتبين عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعينه سواء
كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل ضارب عمرو ابا زيد
وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشترك مفضلا من وجه مفضلا
عليه من وجه بعد اتحاده بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات المختلف بالاعتبار وليبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما
ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا لكونه
منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا



بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكل افعل
في الموارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان
يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه
ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة يابا ما مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد

في الزيادة

فانتفى الزائد

ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين لان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع
انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا
بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي
وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي
من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية

ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا
والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من
معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل في هذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيهما ولما
قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه و
استشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور
عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع بعض لفظ العين من البين

بعده

لفظه

واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التغير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ بتعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد
في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها كما
ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره قولا مماثلا لقول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو مبتدا المماثلة
وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة

في ذكره اذ في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم
واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص براكبي الابل والتاية من اتى اي اتى كالتحية من
حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا من السرى في الليل فقوله
ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف في الوادي في ولا ارى اما اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تميز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تاية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل ركب مقيم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى

النعم بهذا التكلم نبلغ
عصام الدين

مصدرية بمعنى وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله
ساريا فتقول مررت الى وادي منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام
واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية
الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم
يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسمية بتعريفه فلما
وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة و
صدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت
على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
كون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية



لكن المطابق لما ذكرنا وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي وهي آلة للاحظة طرفيها فلا
يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران تعين ان يكون المراد به
الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن الحقيق
الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن
المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه افعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع و
يصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد
في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل

المضارع او تحقيقه وشى من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهى عنه كلا النهى او
لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى
لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على
دخول قد انما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل
على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بماله فاعل والصفات
استغنت بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها و
تانيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة حال
من تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما
يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير
تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم اليق واحد الماضى

ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك اى ظرف الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منعه بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت مبنى على الفتح خبر
مبتدا محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ان
ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب فى موضع ضارب وشرطا وجزاء فى قولك
ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى
على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهية اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى
على الفتح وكذلك ضمير المنصوب نحو ضربك

المضارع

على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد
حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نايت فى
اوايله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة
انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى
المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه
اى وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
باحد من زمانى الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان
الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف
المضارع لمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ
معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مونثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب

ما اعراف يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الهاء و
السين على غير القياس وكسر حروف المضارعة الا الياء
لغة غير الحجازيين اذا كان الماضى مكسور العين ويكسرون
الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى

وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان
او مونثا او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحدة والمونثين
غيبة اى حال كون المونث او المونثين غايبات او ذوى
غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه
خرجت بها عن النكارة الصرفة فتقع النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة
فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كبدحرج اولا
كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فى ما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا
لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او كبيرة او خفيفة ولا
نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان
نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها الزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث فى المضارع

يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب شارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند
النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن بارز مرفوع متصل
به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغايب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في
المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اى حال كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك
اى الضمير البارز المرفوع متصل وذلك في خمسة مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالتي الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع
للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين

المعتل

ولم يضربا ولن يضربوا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء
بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضم على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن
يدعو ولن يرمي والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم
يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اى بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المختار من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم
كما في زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن كالاسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي يقوم الزيدان واجيب
نحو لم كادم

وجه التامل لانه يتغير معانيها بحيث يكون للنفي كما كان ولا يجوز
التقديم على النفي لبطلان صدارته نور الدين
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا
قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما عن الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بان
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كسائر اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجي في
باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع
بان الملفوظة ولكن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان فقصر كاين في اى شي وقال سيبويه انه
حرف براسه واذن المخففة قيل اصله الظرف فنون عوضا عن
المضاف اليه الصدر وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي
اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
هذه الثلثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني

ابو تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب به
المضارع مثل اريد ان تحسن الي شال النصب بالفتحة و
مثل ان تصوموا شال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
يقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصب
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم
هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي يقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوعه كليهما فيجري
في ان التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى
معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان
يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض

الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف و كي التي تنتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي تنتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي
جزء المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى
بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال
لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت
بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق
التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه وسيجي مثاله او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد

لان لن يقتضي التابيد وحتى باذن الانتهاء واذن التي تنتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار
كانه سبقها حكما او كان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ
معنا كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريق تمثيلات اخواتها وهي لن
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما في ما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد
الواو والفاء فوجهان جائزان النصب بناء على الضعف

واما اشترط كون الفعل بعدها مستقبلا لانها انما تعمل لمشابهتها ان الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال واذا اريد الحال ازالت المشابهة شيخ عوامل

فادخل فی هذه الموضع حکایة الحال الماضیة کانک کنت فی زمان
الدخول تحکی هذه العبارة وتحکیها فی زمان التکلم علی ما کنت تحکیه
وکان ما بعد حتی فی هذه العبارة مرفوعا فالقیة علی ما کان علیه و
حکیة ففی زمان الحکایة ایضا یکون مرفوعا اذ لا یمکن فیه تقدیر ان
لانها علم الاستقبال کانت ای حتی عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنی کونها حرف ابتداء ان یبتداء
بها کلام مستانف لا ان یقدر بعدها مبتدا یکون الفعل جزءه
لیکون حتی داخلة علی اسم کما توهم بعضهم فیرفع ای ما بعد
حتی لعدم الناصب والجازم ویجب السببیة ای کون ما قبلها
سببا لما بعدها لیحصل الاتصال المعنوی وان فات
الاتصال اللفظی مثل مرض فلان حتی لا یرجونه الآن مثال لها
ارید ای الحقیقة فانه قصد به نفی الرجاء فی زمان التکلم ومن
ثم ای ومن اجل هذین الامرین ای کون حتی عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببیة ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الی الامر
الاول الرفع ای ما بعد حتی فی قولک کان سیری حتی ادخلها فی
وقت حصول کان الناقصة فی هذا القول بان یجعل کان فیه
ناقصة لا تامة لانها لما کانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها

عما قبلها فیبقی الناقصة بلا خبر فیفسد المعنی بخلاف ما اذا کانت
تامة فانها لا یقتضی الخبر وامتنع الرفع نظرا الی الامر الثانی فی قولک
اسرت حتی تدخلها لانه حینئذ یکون ما بعدها جزما لما نفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشکوک فیه لوجود حرف
الاستفهام فیلزم الحکم بوقوع المسبب مع الشک فی وقوع السبب
وهو محال وجاز فی وقت حصول کان التامة کان سیری حتی
ادخلها فان معناه ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد
فیه وجاز ایهم سار حتی یدخلها بالرفع لان السیر فی هذا المقام
محقق والشک انما هو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون المسبب
متحقق الحصول فقوله ایهم سار عطف بتقدیر جاز علی جاز
فی التامة لا علی کان سیری حتی ادخلها لعدم صلاحیة تقیید
بقوله فی التامة کالمعطوف علیه وفی بعض النسخ هکذا و
جاز فی کان سیری حتی ادخلها فی التامة ای جاز الرفع فی هذا
الترکیب فی وقت حصول کان التامة فعلی هذا قوله ایهم سار
عطف علی کان سیری ولا فساد فیه ولام کی التی ینتصب المضارع
بعدها بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما یقدر ان بعدها
لانها جارة ولام الجحود التی ینتصب بها المضارع هی لام تاکید

للنفی بعد النفی لکان لفظا مثل وما کان الله لیعذبهم او معنی نحو
لم یکن لیفعل وهی ایضا جارة ولهذا یقدر بعدها ان فان قیل
اذا صار الفعل بمعنی المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قیل
علی حذف مضاف من الاسم ای ما کان صفة الله تعذیبهم او من
الخبر ای ما کان الله ذا تعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل
ای ما کان الله معذبهم والفاء التی ینتصب المضارع بعدها
بتقدیر ان بعدها لا انتصاب المضارع مشروط بشرطین احدهما السببیة ای
ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة
حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی فان لم یقصد السببیة
لا یحتاج الی الدلالة علیها والثانی ان یکون قبلها ای قبل الفاء
احد الاشیاء الستة لیبعد بتقدم الاشیاء او ما فی معناه
من النفی المستدعی جوابا عن توهم کون ما بعدها جملة معطوفة
علی الجملة السابقة امر نحو زرنی فاکرمک ای لیکن منک زیارة
فاکرام منی او نهی نحو لا تشتمنی فاضربک ای لا یکن منک شتم
فضرب منی ویندرج فیهما الدعاء نحو اللهم اغفر لی فافوز
ولا تواخذنی فاهلک او استفهام نحو هل عندکم ماء فاشربه
ای هل یکون منکم ماء فشرب منی او نفی نحو ما تاتینا فتحدثنا

ای لیس منک اتیان فتحدیث منی ویندرج فیه التحضیض نحو لولا انزل
علیه ملک فیکون معه نذیرا لاستلزامه نفی فعل فیندرج فی النفی
او تمنی نحو لیت لی مالا فانفقه ای لیت لی ثبوت مال فانفاق
منی ...
قبل الواو ومثل ذلک ای ما یماثل الواقع قبل الفاء فی کونه احد
الاشیاء الستة المذکورة وامثلتها امثلة الفاء بعینها بابدال
الفاء بالواو کما تقول مثلا زرنی واکرمک ای لیجتمع الزیارة و
الاکرام ولا تاکل السمک وتشرب اللبن ای لا یجتمع منک اکل السمک

النهي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو
لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل
على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او نحو

...سببية اي

...سببية

...سببية

...الفا،

...شاه

فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ما، فاشربه
اي هل يكون منكم ما، فضرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا

الاليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي
او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر
اخر مفهوم مما قبل الفاء ونحو سار حتى تدخلها ~~~~ ما الحق
بالمجاز فاستريحا ثبون تقدم احد الاشياء الستة لحمول على
ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير
ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد
الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة و
الاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك

مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او
الا الداخلتين على المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك حتى او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها
بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره
يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء
كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ان ينتصب
المضارع بها بتقديرها اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو
اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس
من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على المعدودات التي تنصب بتقدير ان اعني قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى



وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان اختصت به
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه
في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة
في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ونحو ظاهر
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلث تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما
لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان معنى
الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو
فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية

والجحدية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب
بعد ما وجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي
على ان لكن كراهة اللامين المتواليين لام كي ولام لا
نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان النا صبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في
تلك المواضع ولذلك لم يذكره ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احتراز عما يستعمل
في معنى النفي وبهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات
اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط و
الجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلان وهي اي كلم المجازات
ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث يجزمان
المضارع مع ما وانما يعتبر ما فلا واين ومتى ومهما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى

واما انجزام المضارع بكيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على
وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت
كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت
انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قاريين في
جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به ويان مقدرة
عطف على قوله بلم ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ
بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى
وقت التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم
افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها

اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها
ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان
لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل
مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة و
قد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا
المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي
يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الاول سببا والثاني مسببا



ره في شرح كلم المجازات انها يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا
للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء
فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل
ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل
ينبغي تعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بهما في صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني
اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا ولكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم
الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه تبني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل وان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد
زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو
ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل فان كان الثاني مضارعا

فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقها بان وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقرن بقد سواء كان قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان الشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز بهما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان

اداة الشرط لم تاثر فى تغير معناه كما تاثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت شيئا تغير المعنى حيث خلصه لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فاحتاج الى رابطة الفاء او اما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك و النهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك و الاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه و التمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه و العرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان

المطلوب

المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة لكونه سببا لها وقصد اداة تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان المعنى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فاشاعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم اشاعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرا مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر

فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغتها او
فى بعض النوع انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع
من الافعال اشتهر فى المصدرية ايضا فاراد النص على المقصود وهو
فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص
فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا لان الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل الى طلب احترازا عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل ليضرب زيد وحكم اخره اى
اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء
ما يقتضى اعرابه وهو وجود المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم مضارع
المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخشى والزوارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش

ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر
فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن و
ليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى هنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت
همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح وتحرزا عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر فانه اذا
قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى
المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء المكسورة فيما سواه
اى فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة او
فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من ولو
فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف

الاعراب ولو فتح لالتبس بالامر ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول

المضارعة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة اصل زدت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة
وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول
الذى لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة او على
حذف مضاف اى فعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر فاعله هذا القيد هنا اكتفاء
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع
من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى
الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود
باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر

فصل ما لم يسم فاعله

واستخرج لئلا يلتبس فى التدريج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى
مع التاء مثل تعلم وتجوهل لو تدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت وان وجب خوف اللبس هذا على القول ويضم الثالث
والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل
طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع
الاعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان نقول معتل العين
المنقلبة عينه لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لان فى غوض واختلاف فى المفعول منه كما ذكر وتعرض ذكر
المعتل العين فى المبنى للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع فابدل واو قول
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو
فصيح نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

معتل العين

فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان ياتى بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير المشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم فى اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها و
انضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين
من ثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجى اللغات الثلث
فيه اى فى غيره قيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير
واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
فان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول

مقامه

مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم
ويضرب ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء
كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدى وغير المتعدى
فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل
وفهمه موقوف عليه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به و
مسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان و المكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى اعنى لا يتوقف

فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جايز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
او الى اثنين ثانيهما عين الاول كالاعطى فيما صدقا عليه نحو
علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان
فى هذه القسم فانهما كانا قبل دخول الهمزة متعديين الى
مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر فانبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة بل
تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول

كمفعولى

افعال القلوب

كمفعولى باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثانى والثالث
من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا و
كانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شىء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه
من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان
ان ما انشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها
عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك
ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى
الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انه مفعولان لها ومن خصايصها اى
ابهام

الا يقتصر على احدهما جمع خصيصة فى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى من خصايص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدا او
الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم الواحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما
حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هولاء بخلهم خيرا لهم فحذف
بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول
الشاعر ولا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال
فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسوا اذ يستفاد

من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى
من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو
زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لما كانا تامتا على
تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر فقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى
الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير المتوسط وفى بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء

فيهما اذا توسط بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين
اسم الفاعل ومعموله نحو انت مكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو
ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلعل المراد
جوازه المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
بين معموليها او تاخرت يعنى عنهما وانما اختص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة
وقوعه ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى حرف الاستفهام بلا واسطة كما يجى مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معموليها وقبل
اللام اى لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد
عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه

المقايسة فمثال النفى مثل علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع فى
صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى و
لام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا
يقدر على التزوج كالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل تقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزئيها على التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا
واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا

في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين [illegible] كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل
علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
المفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يكون مغايرا للمتاثر فان
اتحدا معناكره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي
ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه اليا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس بالاضافة الى
ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان و

اما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
بالحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في
الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجرى مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذلك اجرى رايتني البصرية والحلمية على راى القلبية
فجوز فيهما ان يكون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء
واحد كقول ابن عمر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض
افعال القلوب [illegible] معنى آخر غير
من معانيها الاول وهي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم
[illegible] بذلك البلاء
[illegible] آخر فان ظننت جاء
[illegible] اصبت وزعمت
[illegible] في الآخر اي مفعول واحد
[illegible] معنى اتهمته فظننت

[illegible]
[illegible]
بمعنى [illegible] عرفت شخصه
بنفسه شيء [illegible] بمعنى ابصرت قريب [illegible]
بمعنى علمت بالباء ومنه قوله تعم فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى
اصبت تقول وجدت الضالة بمعنى اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم
والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو
جدة وجدت موجدة ووجدت وجدا اي [illegible] غضبت
وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن افعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال [illegible]
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على [illegible]
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل [illegible] لا
شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك [illegible]
في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة [illegible]

[illegible] ولده وا [illegible] له في
الافعال الناقصة لانها [illegible] معان زايدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها
ولو جعل البعض الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيها صار مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على [illegible] الانتقال اليه في الزمان الماضي
وكذا الكل فعل منها فلا يخفى ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
الى [illegible] موضوع له و الصفة خارجة عنه فيخرج الافعال التامة
منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
[illegible] بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها
[illegible] فخرج [illegible] فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد
[illegible] لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
[illegible] صار واصبح وامسى واضحى وظل وبات و

اضحى وعاد وغدا وراح و ما زال و ما انفك و ما فتئ بالفاء
وقيل بالياء و ما برح و ما دام وليس و لم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار و ما دام وليس ثم قال و ما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن
كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة عشرة
اى يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا
وقد جاء جاءت في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير ما اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اى فلم يكن بها على قدر ما يحتاج اليه
او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في كانت امك او بمعناها اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت
اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي
لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا
للفراء وتدخل هذه الافعال و ما كان نحوهن على الجمل الاسمية

بالمركب من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر ... اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعني الثمرة المترتبة عليه مثل صار زيد غنيا لكون
الخبر فمعنى صار الانتقال فحكم معناها هى الثمرة المترتبة عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة ... اعنى زيد غنى وافاد معناه
الذى هو الانتقال اعطى الخبر هو غنى اثر ذلك الانتقال و هو كون
المعنى منتقلا فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني تشبيها بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى
كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و
بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار ... يحتمل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما سوى قسمه
كقوله ع بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل
صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله

خبرها
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة
الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون
ناقصة اى كان تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون
ويكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي و
انما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار
زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
قال الله تعالى وتحول فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران

مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا يتصور ما مثل
اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران المضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح
او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في
هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا
نحو ظللت بمكان كذا وبت بتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فسنذكره
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل

قولک اضحى او عاد زيد من سفر اي رجع وغدا اي امشى في وقت
الغدات وراح اي امشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل فاسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في
مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولهذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب
المفصل وصاحب اللباب الحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اي
زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتى ايضا بمعناه وما
انفك اي ما انفصل كاستمرار ضربا اي خبر تلك الافعال لفاعلها
فيثل يسمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي
فاعلها ضربا اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال

فاذا

فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت بمعنى نفي النفي ونفي
النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود هنا ومادام لتوقيت
امر اي تعيين مدت ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المضاف كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد
هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة اي هذا اشار بقوله
ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفع مادام جالسا
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة

بحرف النفي [illegible]
حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون [illegible]
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان
مالك او تاخرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا
لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها

بجلها

[illegible] يجوز تقديم
[illegible] وسوى كان اي راح وهو احد عشر فعلا لكونها
افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها و
قسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله
كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم المعمول المصدر على نفس المصدر وفي الحكم
الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا
من جانبيه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة فكان
لتقدمهم لا تخالفه منهم لتقدمهم وذلك لخلاف منه في غير مادام لان
اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه كذا فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل صريحا و
هو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن البراج والجرجاني

افعال المقاربة

على انه لا يجوز من اعمال النفي فيما تقدم عليه وعليه البصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على ان الفصل وجواز تقديم معمول الفصل عليه من الطائفتين في القسم معارضين ... اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما اوله ما النافية من القسم المختلف في وقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدر بتقدير المضاف اي ذو رجاء بان يكون ذلك الدنو ... حصول الخبر له لا بمجرد فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على ... حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر قرب ثبوته للفاعل حصوله اي ... يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب ... الخروج لزيد بحكم بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ

الاسماء المتضمنة بعضها غير ظرف وبعضها ظرف وغير الظروف بعضها للذي العلم وهو من وان جاء قليلا لغيره نحو ومنهم من يمشي على بطنه وبعضها لغير ذي العلم وهي ما وان جاء ما لغيره ايضا فانكحوا ما طاب لكم من النساء وبعضها مشترك وهو اي للمذكر وايا للمؤنث والظروف بعضها للزمان وهو قسمان قسم لا يستعمل الا ما الزائدة وهو اذما وقسم يستعمل معها وبدونها نحو متى ما تأتني اكرمك ومتى تأتني وبعضها للمكان وهو اقسام ثلثة قسم لا يستعمل الا بما وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفه ما عن الاضافة المانعة عن الاجزاء وقسم لا يستعمل معها اصلا وهو انى وقسم يستعمل معها مرة واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن اكن واينما تكن اكن ثم ان الغرض من تضمين هؤلاء الاسماء معنى ان هو حصول التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرامك باكرام مكرم ايما كان ولا يمكنك احصاء جزئيات المكرم وان لا عموم فيها بسطها فلا بد لحصول هذا الغرض ان تأتي باسم فيه عموم وان تضمن معنى ان وتستعمله في يحصل الغرض الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار وذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه على معنى اي انسان يكرمني اكرمه وما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما للمكان للتعليق باعتبار عموم المكان وما هو لذي العلم للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو لغير ذوي العلم للتعليق باعتبار غير ذوي العلم وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم حل اللواطة لان انى لعموم المكان فالمعنى في اي مكان اردتم فالجواب ان انى هنا بمعنى كيف لعموم الاحوال اي فأتوهن في اي حال اردتم بعد ان يكون المأتي به واحدا او بمعنى من اي جانب اي فأتوهن من اي جانب اردتم او على تقدير تسليم ان يكون لعموم المكان فليكن المعنى في اي مكان اردتم اي في اي زمان اردتم اي ليلا او نهارا وان اردتم او في اي حجرة اردتم

بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئة وروي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي الاستقبال كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهو مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته ذو اخذ

وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يا واخذ او كرب يفعل
وجعل يقول وقال ابن عصم وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي
زيد وتارة يستعمل كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجي فعل التعجب
ماوضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع البضم
لكو ماوضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر

فعل التعجب

ومنه

ولا بمثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجنس الدعاء الا
ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد
الوضع او المراد بالوضع ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من المواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اى لفعل
التعجب اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
افعل به شرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا
منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الابنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشغله الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مالون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى
يتوصل بناءهما من فعل لا يمتنع بناءهما وجعل الممتنع مفعولا او

مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم اى بتقديم
جايز في ما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
وتاخير اى جايز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا
يغيران كما لا تغير الامثال فقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم
التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما
هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا
يتصرف فيهما بايقاع فصل من بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما

كان

كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى
مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذوا ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة
بمعنى شي لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شرا هر ذا ناب
موصولة اى ما موصولة عند الاخفش وخبرها محذوف اى الذي
احسن زيدا اى جعله ذا حسن شي عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها وقال شارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فاعل
صورته امر معناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم
اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زايدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند

سيبويه في افعل لان الفاعل والمدليس الا وبه اي مجروره مفعوله
عند الاخفش احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل لانه ٤
للصيرورة والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره
ذا حسن او الباء زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما خرج فيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي
احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
اي صف زيدا بالحسن ٥ الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في منها م
الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم
في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان

افعال المدح والذم

العين

العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء و

قوله والجزء المراد بالجزء الجزء الذي يريده اهل المعاني والبيان لا الجزء النحوي قوله فلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انهما معان مفردة والفاظ
مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة
من حيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا عصام قوله مفردا كان او
مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله مركبا الاعتراض الثاني نعم اسم
قوله مثل الضمائر المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد لفظ مفرد او مركب نحو
الذي قلت فيها اذا قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء الصور
والكتب [illegible] عصام قوله الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد على احد
دلالة المفهوم نعم (ا) فههنا اي في مقام وضع الالفاظ الضمائر وللالفاظ المخصوصة
او في مقام رجوع الضمير اليها نعم (ا) قوله على جزء واما ما يقال جزء معناه لانه بصدد تعريف
المعنى المفرد فلو عرف بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى نعم قوله ان يتركب فيه اي كون المعنى
متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان حال المعنى الاتصاف به بعد
الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه كما قال عم من قتل
قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى
الشخص الحي قتيلا لانه يؤول الى القتل

سيبويه في افعل لان الفاعل والمدليس الا وبه اي مجروره مفعوله
عند الاخفش احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل لانه ٤

قوله لكان انسب وذلك لان المقصود في بيان احوال الالفاظ والنظر في اوصافها فما اجري
عليه احكام المركبات مثل عبد الله حيث اعرب باعرابين كان خارجا عن المفرد وما اجري
عليه احكام المفرد مثل قائمة حيث اعرب باعراب واحد كان خارجا عن المركب فينبغي ان يعد واحدا مثل عبد الله
مركبا فانه خارج عن الكلمة ومثل قائمة فردا منها داخلا في تعريفها مع انهم لم يفعلوا كذلك كما ذكره
الشارح في محل وجه الانسبية ان اعراب قائمة واحد واعراب عبد الله اثنان او النحويون لا يعربون
الكلمة الواحدة باعرابين بل باعراب واحد ولهذا قال الفاضل لكان انسب لان الغرض احاطة
ما هو معرب وما هو مبني واحاطة ما هو معرب باعراب واحد وما هو معرب باكثر
من اعراب واحد فالمناسب بهذا الغرض ان يندرج كل ما هو معرب تحت مفهوم وما هو
مبني تحت مفهوم اخر ويندرج كل ما هو معرب باعراب واحد تحت مفهوم وما هو معرب باعراب اكثر
من واحد تحت اخر فعلى هذا فالمناسب بهذا ان يجعل الامر بالعكس نور الدين

العين

العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء و
الرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني
تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال
لغة م سيبويه كان العرب اتفقوا على بني تميم وشرطهما اي شرط نعم و
وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد
غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام
وعلم جرانم الرجل زيد او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة
الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي
موصول بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي
محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم
الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذكر الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المصباح
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام
التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم
الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل
نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان و
شرطه اي المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال

شرطه

الزيدون

الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان لا تلحق نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل
القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا ويجعل الذين صفة
للقوم وصف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم و
قد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن و
ساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي
من افعال المدح حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا
ولا يتغير اي حبذا او فاعل او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون

النساء

متعدد للشيء

وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة و
العامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيدا هو مخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من
تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه
او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل
انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او
غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل

كذلك

كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان
اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء فاحتيج الى تعبيرها بعينها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب
وواوها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف
الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف

ومنذ ومذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا و
الخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا
وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اولا بمعنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا
ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما
المكاني نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجي اليه والتبيين بالجر
عطفا على الابتدائية اى ويجي من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو
الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجي من للتبعيض
وعلامة صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى

بعض

ببعض الدراهم وزيادة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالجرة
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
من استدل لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين
اى قد كان بعض مطر او شي الذي هو مطر او هو وارد على الحكاية
كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر و
الى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهاه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعم ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع
كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى في كونها
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص

اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخوله لشي حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعم ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بنفسه
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك
بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في

مقابلة

مقابلة شي اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفي
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في
هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبر نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى
بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا او القى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل لبيان علة
شي ذهنا نحو ضربت للتاديب اى خارجا نحو لمنا فيك وبمعنى عن

خرجته

مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفصل النفر اى قلت عنه وزايدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونهما لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك و المختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل هو اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات

معنى

لوجود

لوجود القراين نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه ليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قايمة مقام رب جارة بنفسها للبصرو رتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوف

ربه رجلا

فتقديره رب قرية و بلدة

عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السوال يعنى لا يستعمل الواو فى السوال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او رب الكعبة وذلك لاختصاص ايضا لرتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال مختصة باسم الله من الظاهر حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السوال يكون

الاسماء

للسوال

للسوال ايضا نحو بالله لافعلن و بالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السوال باللام وان وحرف النفى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا قايم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدم على القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قايم و زيد قايم والله

ايضا

يجتمع دلیلین احدهما ان الباء اعم فى الاختصاص الذى بها ينبغى ان يكون مع ذكر الاختصاص وبدونه وهذا انما يستقيم لكونه فى قوة ان يقال الباء يكون مختصة باسم الله مثلا ولا يكون مختصة وهذا انما ينقض وثانيهما انها اعم منهما فى جميع الامور المختصة بهما بمعنى انه يتحقق مع جميع تلك الامور المختصة بهما وبدون تلك الامور ايضا مثلا يتحقق مع اسم الله وبدونه وهذا هو المعنى الصحيح المراد الا الاول لما عرفت من لزوم التنافى

الاستغنائه عن الجواب في ما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه في الجملة
المذكورة وان كانت جواب القسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب فلهذا لا تجب فيها علامة
جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ اخر
وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عن الدين وعلى للاستعلاء اى
استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو جلست من عن يميني
اى من جانب يميني ونزلت من عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ
على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص
اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
عند بمثله ونحوه ويدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت

خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او
المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه
ح ان مبتدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامتد
الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا
ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما
ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء

كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه مشابهتها اما لفظا
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على
الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
لما جروا على الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في
الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها اى صلة تخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى
لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم

الحروف المشبهة

من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد و
المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
فانها بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من
التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما فلو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاول
يكفي في ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل
هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات
مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين يلحقها ما على الافعال لان ما
الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها جملة باعتبار

سماها

ما كانت عليه قبل دخولها عليها لانها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل
ووجب الفتح في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في
ابتداء الكلام لكونه موضع الجمل نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا
بعد القول او ما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا
جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان
صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون
الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا
شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
اي ما بعد لولا الامتناعية لانه مبتدأ وكون المبتدأ مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية

لانها

لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انك معاذ ذكر زعمت اي لولا زعمت انك معاذ ذكر فلولا
انك حرّبتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
ما بعد لو فاعل لمحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل
ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب
الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ
ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا
المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف
الخبر اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت

ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعول
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى آخره اي مثل عبد القفا و
مثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او
موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول
المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت
ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا انها من جنس القول ولذلك اي ان المكسورة لا تغير معنى الجمل

كان

كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من حيث انه في محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان
كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما علمت
فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان
زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان جزء كل من المعطوف والمعطوف عليه
فمن حيث انه جزء اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث

انه جزء اسم المعطوف على اسمه لكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
اسمه اي قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان فالمحذور المذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه
لوجود سبب بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن
في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى
الجملة كما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو عام
لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول

لم يخرج

محل ۳ لم يخرج زيد ولكن عمروا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف
المشبهة بالفعل العطف على اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي
فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة يغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي
دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على
اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها على اسمها ان
اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي
بين اسمها وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول
اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد
والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وادخل
اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف كانهما

وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في
مثل انْ زيدٌ قايم وانْ زيدٌ لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وساير
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا
اي من افعال التي هي من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا



رعاية ۳ ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر فانه الاصل
بلبرة ۳ بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت وان نظنك لمن الكاذبين
قام خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيرها واخليهما متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد اي وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير
شان مقدر والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام و
يلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جايز فقدر واضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا

في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف
المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
لقيام العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى فيضعف اي المفتوحة على الحمل العامل
لان يكون مفسرة بضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ
اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان و
لكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون

منكم

منكم مرضى او سوف كقوله ان عمرو اعلم فعلم المرء ينفعه ان
سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوف او حرف النفي نحو
افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة و المصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة اما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان
زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انه التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا

الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان عملت قلت
كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وانها اذا لم
تعمل لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المصدرية
المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي
مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصل
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لكن تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت التوهم بقولك
لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر

عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس و
الاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو
وهي اما للعطف للجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت
زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه
قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزأين بتقدير
كان ويتمسكان بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء
يقول معناه اي اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت

ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبر ما المحذوف اى ليت ايام الصبى
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانتظار شىء لا وثوق بحصوله
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة
لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك وداع
دعا ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك
قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المص فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر فان عبر حكاه على
ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب
ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا
حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم لشذوذه

## الحروف العاطفة

الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء

وثم

وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اى
المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو
وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فقصيح مطرد فى كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط والاربعة الاول للجمع اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان
لا يكون فصل لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفصل فى زمان او
مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها

او حتى وام

اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى
متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اى المعطوف بحتى بحسب الاقتضاء وضعها جزء قوى او ضعيف
من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد
اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فيصلح
لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم
انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن
انه يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم

وان

وان كان فى بعض الاوقات على العكس ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما
يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الآخر يفيد
ذلك العموم كقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا
الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الآخر فان الاصل فى حتى ان تكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا
كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود
من اتحاد المتجاورين وهكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور اليه كما وقع فى بعض الحواشى
واو واما كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على
احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير متعين عند المتكلم

وام

ولانيوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لان كلمة او وام المنفصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر
بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين والمستوى الآخر يلي
الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما للطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة بل
ما ضاره المصنف المنقول عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح واذا
رايت ام عمروا احسن وافصح ويكون تركيب ارايت
زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح في الرحمة
الشريفة الشرعية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروء على المصنف
وعليه خطه بكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح

ومن ثم

ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بالضعف لتنزله
عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد
ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هاهنا لا يخلو عن اضطراب وتحقيق ما نقل
عن سيبويه وايضا ومن ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السوال عنه
دون نعم اولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
اذا قلت ازيد قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد
واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما
لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في
اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة الوقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكم آخر وجعلها اشارة في كل موضع
الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز اول
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وعلق كل
حكم بشرط على الاتي اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام

لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاول فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو و
لا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم
الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا
لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هاهنا للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجي فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات يصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجي فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشي لا بالمجي ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما
جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف وذهب بعضهم الى ان كلمة بل يصرف
حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه

المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني
والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة
التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شي آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين يقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول باستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي
غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شي على آخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني
اما زيد واما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
جايزة مع او يعني اذا عطف شي على آخر باو يجوز ان تصدر المعطوف
عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او
عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف والا لم
يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما

لغوا

وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف و
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه نحو ما جاءني
زيد بل عمرو اي وبل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او
المجي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على مفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد
النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يفصل المخاطب عن
شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد
قايم واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفردات
على اسما الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين
معاينها الا بها نحو هذا وهما وهذان وهاتا ها وهؤلاء حروف

حروف النداء



النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للمنادى القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون اليا والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من
غير زيادة له اي والى اقرب متصف بزيادة القرب ولم الهمزة
بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب المعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون اليا واجل وجير وان
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي
محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم تقم زيد لم يقم زيد وبلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا
ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد

حروف الايجاب

من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد
اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا او يقوم
مقام بلى لتقدير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سوا كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد
قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جا
على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لكنه
في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي
لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكر المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي فلا يكون القسم
به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي واي
لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض



الشيخ التصديق للمخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك
اي قد اتى او لم يأت وجا ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجا بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل
للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيها
في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد
يقع زايدة لا انها لا يقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فايدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ و
كونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفايدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز وذلك في كلام الفصحا
ولاسيما في كلام الباري سبحانه وهي ان في مخففين وما ولا ومن والبا

حروف الزيادة

واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون يزاد مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته زيدا وقلت
اي زيادة ان مع ما المصدرية اي نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير ويزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما يزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما
تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فالحاصل
كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا اخي وقلت زيادة ما
مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت

وقبل ما فيهما كلتا نكرة والمجرور بعدها بدل منهما ولا اي كلمة لا يزاد
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ويزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد
الشرف زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغني عن القسم
فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة
جمع حاير اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملة على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرار

حروف التفسير

وحرفا التفسير اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اي ابو
عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي انما
ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مستتر في معنى القول المقرر
المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا

مقدر اللفظ غير صريح القول مؤديا معناه نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي
ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر
في به وفي امرت معنى القول وليس تفسير الهاء في قوله ما امرتني
لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله
تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول به الظاهر واحرف المصدر

حروف المصدر

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي
يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو
قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم
الراء وهو السعة ونحو عجبني ان خرجت اي خروجك

واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل
في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي
اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه
زيدا وحروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر

حروف التحضيض

الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم
الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل في الماضي والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها
بحسب المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع** والتقريب

حرف التوقع

وقد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت
على الماضي او المضارع فلابد فيه من معنى التحقيق ثم انه ينضف
في بعض المواضع الى هذه المعنى في الماضي التقريب من الحال مع
التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب
كما تقول لمن يتوقع الركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل
اي مضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد
يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم

حروف الاستفهام

نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام**
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قايم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قايم
وهل قام زيد فظاهر الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا يدخل على الاسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما
جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات في حيزها فعلا تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره
في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي تصرف فيهما
باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل
تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار

دون هل تضرب زيد الان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه والقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها

حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال

سواء دخلت على الماضي او المضارع نحو ان يكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك عليه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء

اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم اي اسم جنس المتعذر اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس يشتق الوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فصح تركيب في الكويتم ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لا اكرمتك واذا توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم ويلغى

الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان تأتني فوالله لا اتيك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان

الملزوم كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هيهنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطاء على المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى
يقصد الشيخ مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا
قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وللاستعمال ثالث وهو
ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ويلزمان اى ان ولو الفعل
لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم

فاهو

فاهو وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين تفسيرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل لا يجوز بحذف الفعل وحده وهو ثم اى ومن اجل
لزوم الفعل بعد ما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر
لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل
موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر
ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من
الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر معنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض من حيث اللفظ فليس شيء
منهما حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر
مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن

على التقدير بتقديم اللعين على نشرهما من حيث مثالا بما وتقدير القسم كا
اللفظ اى كالقسم اللفظى او مقدره كالملفوظ فى صدر الكلام فلزم فى
الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعم لئن اخرجوا
لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فاخرجوا الشرط ماض ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون او ط
به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فاطعتم الشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله
المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما
للمخاطب على بسط القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان
يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوايل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر

كقوله تعم فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة
اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسبيل الاول للثانى والتزم حذف
فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى اما وبين فائها الواقعة
فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء احد حيزها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد
الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير
مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجعل لاما خاصية بجواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل والقايل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم
وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن
من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا

يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى
واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل والقايل المازنى ان كان ما يتوسط بين
اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال
المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
وقدم على الفاء والا اى وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم بل انضم اليهما مانع آخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن
قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القايل تبين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لاما قوة رفع للامتناع عن الاول دون الثانى بهذا التقدير
الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد



منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد منطلق اى يذكر
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف اما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف والامثل
المصير الى ما يكون المتوسط بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة مرفوعة
لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع يقول الشخص
فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما يقول

حرف الردع

وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك اضل
كذا كلا اي لااجاب الى ذلك وقد جا اي كلا بمعنى حقا والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا
كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا
الذي هو حرف و لمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب
عما تقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما انهم نظروا الى ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم يلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فيكون من اول الامر بسكون هذه على
بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما ولئلا يتوالى اربع حركات
فيما هو كالجزء عما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث
حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه

اذ هو

فهو

اذ هو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من
احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث و
اما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمونث في مثل
قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان
تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا لحقت على صيغتها فليست بضماير لئلا يلزم
اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة
ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة
في مثل هذه الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر
المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر سببا التنوين في الاصل مصدر نونته
اي ادخلته نونا فسمى به نون الشي اعني النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولذا سمى سيبويه

المصدر صدتا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها
الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم
يكن هو امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة آخر اى آخر الكلمة فان هذه
اواخر تلك الكلمات لا توابع تلك الحركات اواخرها انما قال تتبع
حركة اخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الآخر ولحوقها به
من غير تخلل شي وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان
قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الاخر الحرف الآخر الاسم ليشتمل تنوين المترنم في الفعل لا التاكيد — ولم يبق في آخر م
الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في
نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها حركة آخر تطفلها الوجود في
تطفل العارض والمعروض وليس لنون انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكين وهو ما يدل على المكنية الكلام اى
كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحقها
تتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو دال على ان مدلوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا

والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة

ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن
واما في التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو التمكين قال
الشارح وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما
تمحض للتمكين والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما
على اخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
وكانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم اى فوق بعضهم — فوق بعض م
ومررت بكل قايما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كالواو وعلامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما
يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم
انه للتمكين وهو غلط لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة
ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكين لزالت للعلتين العلمية

والتائبات فنظائرانه ليس تنوين التنكر لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في
غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها
معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب الغناء وانما اعتبر دخوله
اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائهما جايز الالحاق وواقعا كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل
التغني به انما هو الاخير لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو اما تلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق الصوت
بامتداده ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت اليا وحصل باشباع

فهي

فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني لون التنوين وما يلحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة
تحصل من اشباعها حروف الاطلاق لتيسر امتداد الصوت كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنون فقيل المخترقن
والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد قد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء
معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان
بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او
كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى
ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف همزتها فانها لا تحذف حسبما كانت لئلا يلتبس بنت في
مثل هذه ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة
الفتحة مع غير الف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر
معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل

نون التاكيد

فيهما

المستقبل

المستقبل الكائن في صيغة الامر نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بتشديد
والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك
تضربنّ والعرض الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا
يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب انما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم
اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد الفعل
بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له ففي قوله لزمت اشارة الى زيادة النون التاكيد
في ما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلن اي شرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف
قصد التاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من عجزه وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين

وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على
حده كما ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا
مكسورة ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا
بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا اى ما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة الواحدة وهو الواحد المذكر
غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوحة طلبا للخفة و
ظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع المونث وحكمها
غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا
يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف لئلا
يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية والجمع
المونث الخفيفة لزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مقيسا كما في الوقف

رجوزا

وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اى غير التثنية والجمع المونث مع الضمير البارز اى اى واو جمع
المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني
يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو واليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام
بيان الانفصال المعتل الاخرى عند الحاق النون بها ومعنى كلامه
ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف اليا وكما حذفت في
اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل و

ضمتها را

بكسر الباء والمفتوح ما قبلها كما كسرتها في المنفصلة تقول اخشين
كا خشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فكالمنفصل اي فالنون كالكلمة المنفصلة ونعني بها
الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ونحو ذلك اي لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل
ترى كما يقال هل تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه
بالفتح كما يفتح مع المتصلة وهل تروُن في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم
هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الكسل هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل
النون واغزون عطف على ترين لا على ترين اي ونحو ذلك قيل هل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن
واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التصريف

وان كان في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم



بعضها